

المنهج النقدي لميزان المدفوعات (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي)

أ. د. نوري عبدالسلاج بريون*

ملخص الدراسة:

جاء في أغلب الدراسات النظرية في النقود والاقتصاد الدولي بأن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، لأنه ذو علاقة مباشرة وقوية بالسوق النقدية (الطلب على النقود، وعرض النقود) في كل بلد، وذلك من خلال صافي الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي الذي يرتبط بعلاقة قوية بكمية عرض النقود المعروضة في البلاد، وهو يعكسها ويدعمها ويقويها.

إذن مشكلتنا البحثية في هذه الدراسة ستكون متابعة وتقصى الأرقام الإحصائية لمتغيرات السوق النقدية وميزان المدفوعات في ليبيا، لغرض إثبات فرضية الظاهرة النقدية لميزان المدفوعات الليبي، لفترة الدراسة (1980-2005) وهل تنطبق هذه الظاهرة على ليبيا أم لا؟

من خلال الدراسة تم استنباط معادلة ميزان المدفوعات المخفضة (رقم 15) وهي:

$$(F/H)*GF=aGP+bGy-cGr-Gmu-(D/H)*GD;$$

حيث إن المتغير التابع هو معدل نمو صافي الأصول الأجنبية مرجحة بنسبتها إلى القاعدة النقدية $(F/H)*GF$ ، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة: فأولها هو معدل نمو الرقم القياسي للأسعار، والثاني هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والثالث هو معدل نمو سعر الفائدة، والرابع هو معدل نمو مضاعف النقود، والأخير هو معدل نمو صافي الأصول المحلية للمصرف المركزي مرجحاً بنسبتها إلى القاعدة النقدية كممثل للانتماء. علماً أن مرونة نمو أداة الائتمان مع نمو الاحتياطي من النقد الأجنبي نظرياً تساوى (-1) وكذلك مرونة نمو مضاعف النقود تساوى هي الأخرى (-1) ، بينما باقى المرونات

*- أستاذ النقود والمصارف بالأكاديمية الليبية - طرابلس. baryun936@yahoo.com

فستكون سالبة بالنسبة لمرونة سعر الفائدة، وموجبة للمرونين الدخلية والسعرية مع معدل نمو الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وعند تقدير النموذج المذكور أعلاه، فضلنا الحصول على ثلاث تقديرات لفترات ثلاث: الأولى (1981-2000) لأنها واجهت اقتصاداً غير مرن، يتسم بسعر صرف ثابت في معظم الفترة من جهة، وموازنة سلعية ورقابة شديدة على النقد الأجنبي من جهة أخرى، وتأميم نشاط القطاع الخاص لمدة أكثر من عشر سنوات من جهة ثالثة.

الثانية هي الفترة الموسعة (1981-2005) لأنه في بداية الألفية الثالثة أصبح الاقتصاد الليبي أكثر نشاطاً بدخول القطاع الأهلي والمساهمة في الإنتاج والخدمات والتجارة، واختفت السوق الموازية منذ يناير 2002، كما تم تحرير عدد كبير من السلع في التجارة الخارجية، وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية لكثير من السلع.

والفترة الثالثة هي (1986-2005) لأنه اعتباراً من مارس 1986 قد تم ربط قيمة الدينار الليبي مع قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أصبح سعر صرف الدينار يعتمد على السلة الدولية التي يديرها الصندوق يومياً.

وبالتالي أصبحت العلاقة بين السوق النقدية الدولية والسوق النقدية الليبية أكثر قوة، أما بالنسبة لنتائج التقديرات فكانت كما يلي:

- **الفترة الأولى:** توجد علاقة قوية وذات معنوية عالية بين ميزان المدفوعات ومتغيرات الطلب على النقود، وهي الأسعار والدخل وسعر الفائدة، بينما متغير مضاعف النقود ومتغير الائتمان اللذان يمثلان عرض النقود والسياسة النقدية فليس لهما أي كفاءة تذكر وهذا صحيح حسب تحليلنا للسوق النقدية الوطنية.

- **الفترة الثانية:** استمرت العلاقة القوية بين ميزان المدفوعات ومتغيرات جانب الطلب مع زيادة درجة الكفاءة، سواء في زيادة قيمة (ت) المحسوبة أو زيادة قيمة معدل جودة التوافق (R^2) أضف إلى ذلك إن متغير السياسة النقدية قد جاء بكفاءة عالية جداً جداً، وبالإشارة السالبة حسب الاعتقاد الاقتصادي. أما متغير مضاعف النقود فليس كفوياً على الإطلاق، مما يعني أن حركية عرض النقود وطنية بحثة ولا علاقة له باحتياطياتنا الدولية، وهذا صحيح لأن إيراداتنا بالنقد الأجنبي تودع في حسابات الحكومة، والأخيرة حساباتها مستثناة من تعريف عرض النقود.

- الفترة الثالثة: استمرت العلاقة القوية بين ميزان المدفوعات ومتغيرات جانب الطلب وكذلك متغير السياسة النقدية كما هي في الحالة الثانية، ولكن هناك تحسن طفيف بالنسبة لمتغير مضاعف النقود لحصوله على الإشارة السالبة حسب الاعتقاد الاقتصادي، ولكنه لا زال غير كفؤ إحصائياً. وإذا أُمج متغير المضاعف النقدي مع متغير السياسة النقدية، نحصل على تقدير جيد ذي كفاءة عالية وإشارة سالبة.

إذن تثبت هذه الدراسة بأن الظاهرة النقدية لميزان المدفوعات تنطبق تماماً على ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1986-2005).

1- مقدمة:

عندما تعلمنا كيف يتحدد سعر الفائدة عند الاقتصادي كينز، فإننا وجدناه يركز على أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية، أي يتحدد بقوى الطلب والعرض لكمية النقود في النشاط الاقتصادي، وليس بقوى الطلب على الاستثمار وعرض المدخرات كما جاء في تحليل المدرسة التقليدية.

كما تعلمنا أيضاً من الاقتصادي فريدمان بان التضخم ظاهرة نقدية، لأنه ينشأ من معدل الزيادة السنوية الكبيرة المستمرة في كمية عرض النقود تتجاوز معدل الزيادة السنوية في الإنتاج. وبهذا المعنى، فإن أي زيادة في الأسعار لا تمولها زيادة في كمية عرض النقود، لا تعتبر تضخماً، لأنها ستتلاشى إذا استمر استقرار مستوى عرض النقود، وعند دراستنا لموضوعنا الحالي وهو المنهج النقدي لميزان المدفوعات وجدنا ان الأدب الاقتصادي خلال السبعينيات من القرن العشرين وبخاصة عند الاقتصاديين (هري جونسون، مانديل، افرنكل) قد ركزوا على أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، لأنه ذو صلة قوية بالطلب على النقود وعرض كمية النقود في الاقتصاد الوطني، أي أن ميزان المدفوعات لبلد ما: هو مرآة تعكس قرارات المقيمين بها لزيادة أرصدهم من النقود، إذا زادوا من صادراتهم وقللوا من وارداتهم، أو لتخفيض أرصدهم من النقود، إذا زادوا من وارداتهم وقللوا من صادراتهم. وبمعنى

آخر ان مستوى أرصدة كمية النقود التي يرغب المقيمون الاحتفاظ به، هو الذي يؤدي إلي وجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، مفترضين عدم وجود قيود كمية أو إدارية في النشاط الاقتصادي مع الخارج (Baryun-1984-23).

لا شك أن الدراسات النظرية قد حسمت أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، لأنه ذو علاقة مباشرة وقوية بالسوق النقدية (الطلب على، وعرض النقود) في كل بلد، وذلك من خلال صافي الاحتياطيات من النقد الأجنبي (NFA)، لان الأخير ذو علاقة قوية بكمية عرض النقود المعروضة في البلاد وهو جزء منها يدعمها ويقويها. من المؤكد أن المشكلة البحثية في هذه الدراسة ستكون متابعة وتقصي الأرقام الإحصائية لمتغيرات السوق النقدية وميزان المدفوعات في ليبيا، لنثبت أن الظاهرة النقدية لميزان المدفوعات الليبي للسنوات (1981-2000) تتطابق مع نظرية المنهج النقدي لميزان المدفوعات، أو لا تتطابق.

وعليه ستكون مهمة هذه الدراسة هي تقصي الحقائق من خلال الإحصائيات لغرض إثبات هذه الفرضية، أو عدم إثباتها، وذلك ببناء نموذج قياسي في هذا الخصوص مع استخدام الأرقام الإحصائية لسلسلة زمنية مدتها عشرون سنة (بها عشرون مشاهدة) لجميع المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

هذا وسيكون من المفيد جداً توسيع العينة من الناحية الزمنية إلى سنة 2005، باعتبار أن السنوات الخمس الأخيرة قد واجهت تطورات كبيرة في الاقتصاد الليبي، ثم سيكون من المفيد أيضاً أن نحصر التجربة في الفترة الزمنية التي واجهت تغيرات مستمرة في سعر صرف الدينار الليبي اعتباراً من عام 1986 الذي شاهد قرار أمين الخزانة بربط قيمة الدينار التعادلية بوحدة حقوق السحب الخاصة بتاريخ 1986.3.18.

إن تطبيق نموذج المنهج النقدي لميزان المدفوعات في ليبيا في الفترات الثلاث المذكورة سوف يوضح أهمية التطورات الاقتصادية من جهة، ويبرهن على أن المنهج النقدي ملائم، أم لا، لميزان المدفوعات الليبي من جهة أخرى. وهنا تجدر الملاحظة أنه عند دراسة ميزان المدفوعات الليبي فإن المناصرين لنموذج المنهج النقدي لميزان المدفوعات يركزون على ثلاث فرضيات لبناء نظرية هذا المنهج (Baryun، 1984، 23):

أ- إن البلدان الشريكة في التبادل الاقتصادي متكاملة اقتصادياً، حتى ان الأسعار النقدية للسلع والأوراق المالية بأي عملة تتجه نحو التساوي عندما تكون التجارة حرة بين هذه البلدان.

ب- لا تؤثر النقود في الإنتاج والعمالة، باعتبار أن المنهج النقدي يهتم بالمدة الطويلة، الأمر الذي يؤكد أن فرضية التوظيف الكامل في الاقتصاد تعتبر ملائمة للاقتصاد الليبي.

ج- إن الفروقات بين كمية النقود المعروضة وكمية النقود المطلوبة لها أثرٌ مباشرٌ على ميزان المدفوعات، وإن عرض النقود يتعادل آلياً مع الطلب على النقود، لهذا فإن النموذج يشير إلى توازن عرض النقود والطلب عليها في المدة الطويلة.

د- من الفرضيات الأخرى: سعر صرف ثابت والبلد تكون صغيرة ومفتوحة على العالم، حتى أن مستوى الأسعار بها يتجه نحو التعادل مع مستوى الأسعار في بلدان شركائها في التجارة (Baryun، 1984، 23).

وبدون شك تعتبر ليبيا بلداً صغيراً بالنسبة للبلدان التي تشترك معها في التجارة مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسا وانجلترا، وكذلك بالنسبة للعالم كله.

تتمتع ليبيا في المدة الأخيرة بحرية انتقال السلع والخدمات، أي تستطيع أن تستورد أو تصدر السلع والخدمات بالأسعار المحددة في العالم، الأمر الذي يعني أن ليبيا تعتبر آخذة للأسعار، وليست محددة لها، وهذا هو معنى البلد الصغير، وبالتالي

فإن ليبيا تواجه منحني طلب (كخط أفقي) على الواردات ذات مرونة تامة، أي أنه يمكنها أن تستورد ما تشاء (حسب قدرتها الداخلية) بالسعر الدولي السائد. ولكي أستدرج فهم القارئ معي في هذه الدراسة، يبدو من الأفضل أن يعطى تحليل بسيط ومفسر لكمية عرض النقود والقاعدة النقدية في ليبيا من جهة، ولنتائج وهيكلية ميزان المدفوعات الليبي من جهة أخرى. ثم يأتي بناء النموذج على الأساس النظري، ثم يتم تقديره باستخدام الإحصاءات ذات العلاقة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تحت نظام وبرنامج (TSP) لحساب معادلات الانحدار المطلوبة، ثم يتم عرض النتائج والتوصيات التي يتم استقراؤها من نتائج التقديرات الظاهرة والضمنية للنموذج المذكور.

2- كمية عرض النقود في ليبيا:

إن التعريف العام لكمية عرض النقود الذي أقره معظم الاقتصاديين (حديثاً وقديماً) هو الذي يتكون من مجموع كمية العملة المتداولة لدى الجمهور أو الوحدات الاقتصادية (خارج القطاع المصرفي)، ومجموع الودائع تحت الطلب التي تملكها الوحدات الاقتصادية (الجمهور) لدى المصارف التجارية، ويمكن تعريفها بالمعادلة رقم (1).

$$M1 = CC + DD ; \quad (1)$$

حيث (M1) ترمز لكمية عرض النقود بالتعريف الضيق، و (CC) ترمز للعملة المتداولة خارج المصارف، و (DD) ترمز للودائع تحت الطلب للجمهور لدى القطاع المصرفي بما فيها ودائع المؤسسات العامة لدى المصرف المركزي، وتدفع عند الطلب مقابل صكوك مصرفية، وهي تسمى الحسابات الجارية أيضاً. وهذا يعني أننا استبعدنا ودائع الحكومة والودائع بين المصارف من التعريف الضيق لعرض النقود، لأن الحكومة تكون قادرة على خلق النقود بالاقتراض من المصرف المركزي عند الحاجة.

كما يجب أن تستبعد العملة لدى خزائن الدولة من كمية العملة خارج المصارف (CC) وخاصة أن لوائح الدولة المالية تجبر المسؤولين بخزائنها بإيداع ما لديهم من عملة في حساباتها يومياً قبل أن تتقفل المصارف أبوابها، ومع ذلك تم تجاهلها وأدمجت مع (cc) لصغر قيمتها.

ومن خلال الإحصاءات لفترة الدراسة قد سجلت كمية عرض النقود الضيق زيادة مستمرة في أغلب السنوات بلغ متوسط نموها 3.64% سنوياً وهي بسبب زيادة متوسط معدل نمو العملة خارج المصارف بنحو 5.97% سنوياً، وزيادة متوسط معدل نمو الودائع تحت الطلب بمقدار 2.78% سنوياً. أي بعبارة أخرى زادت كمية عرض النقود في ليبيا (حسب التعريف الضيق) من 3512.2 مليون دينار في نهاية عام 1981 الي نحو 7543.1 مليون دينار في نهاية عام 2000، حيث كونت قيمة العملة خارج المصارف، نحو 22.53% في عام 1981 من مجموع كمية عرض النقود مقابل 35.78% في عام 2000. إن الشعب الليبي لا يزال يستخدم نسبة كبيرة من العملة الورقية في إجراء معاملاته التجارية، بسبب ضعف الثقة في قبول الصكوك المصرفية، الي أن وصل الأمر أكثر سوءاً، فأصبحت الصكوك المصدقة يتم تمريرها من خلال غرفة المقاصة التي تستغرق عشرة أيام داخل مدينة طرابلس في بداية الألفية الثالثة، بعد أن كانت لمدة أربعة أيام فقط خلال السنوات الماضية.

أما بالنسبة لكمية عرض النقود بالتعريف الموسع (M2) فإنها تتضمن شبه النقود (QM) بالإضافة إلى (M1). كما هو في المعادلة رقم (2):

$$M2 = M1 + QM ; \quad (2)$$

وتتكون كمية شبه النقود (QM) من (أ) الودائع لأجل للجمهور (TD)، (ب) وودائع الادخار (SD)، (ج) وودائع التأمين النقدي (CM)، وهي وودائع لأجل بدون فوائد، لأنه تم إيداعها لدى المصرف بوصفه ضماناً جزئياً لغرض فتح الاعتمادات

المستندية وخطابات الضمان لصالح الزبون، علماً أن التعريف الأكاديمي لبند شبه النقود يستبعد ودائع التأمين النقدي لإختلاف غرضها عن الودائع الأخرى⁽¹⁾، و(د) ودائع الوحدات الاقتصادية بالعملة الأجنبية (DFC) (دولار أو جنيه إسترليني)، لأن مصرف ليبيا المركزي سمح للجمهور بفتح مثل هذه الحسابات منذ عام 1996، علماً أن هذه الحسابات حتى لو كانت جارية وتحت الطلب فهي شبه نقود ولا تكون نقوداً مقبولة في ليبيا إلا بعد تحويلها إلى عملة وطنية (دينار ليبي). والمعادلة رقم (3) هي تعريف لكمية شبه النقود:

$$QM = TD + SD + CM + DFC ; \quad (3)$$

هذا وإن التعريف الموسع لكمية عرض النقود يلائم البلدان المتقدمة التي تحظى بقطاع مصرفي كفء، ومواطنين ذوي وعي مصرفي متقدم. أما البلدان النامية فيلائمها التعريف الضيق للنقود (M1) بسبب تخلف الوعي المصرفي من جهة، وضعف الثقة في الصكوك المصرفية أحياناً من جهة أخرى، بل توجد بعض البلدان الأخرى يغلب فيها تداول العملة الورقية لإجراء العمليات الاقتصادية، إما لصغر القطاع المصرفي أو لعدم وجود ثقة في الصكوك المصرفية بسبب تهاون الأمن في مخالفة أصحاب الصكوك بدون رصيد أو الصكوك المزورة كما هو الحال في ليبيا، فيكون التعريف الأضيق هو المتعارف عليه، ويشار إليه في الكتابات الأجنبية بالرمز (M0) أي العملة الورقية والمعدنية في التداول. ويكاد ينطبق هذا التعريف على ليبيا لأن أغلب المعاملات التجارية تتم بالنقدية السائلة، وخاصة أن طول مدة بقاء صكوك

1- إحصائية شبه النقود في النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي تضمنت ودائع التأمين النقدي بإقتراح من خبراء صندوق النقد الدولي للفترة قبل عام 2010، ولكن ابتداء من عام 2010، تم استبعادها أيضاً بإقتراح من أحد خبراء صندوق النقد الدولي. سبق أن قدم الباحث هذا الإقتراح في عام 2005 لإدارة البحوث والإحصاء ولم تأخذ به.

المقاصة نحو عشرة أيام في مدينة طرابلس وأكثر من شهر بالنسبة لمدينة سبها ومدينة بنغازي.

وبدون شك أصبح متوسط نسبة العملة إلى كمية عرض النقود بالتعريف الضيق نحو 36.84% خلال فترة السنوات الخمس المنتهية في سنة 2000، مقابل نسب أقل بلغت 36.16% و 31.38% و 27.12% خلال الفترات الخماسية الثلاثة السابقة على التوالي، حيث كانت هذه النسبة تتزايد باستمرار لزيادة الطلب على العملة السائلة وانخفاض الطلب نسبياً على الودائع تحت الطلب بوصفه وسيلة للتبادل.

هذا ويلاحظ أن متوسط نمو كمية عرض النقود بالتعريف الموسع (M2) قد بلغ نحو 2.41% سنوياً، وهو يقل عن متوسط نمو (M1) الذي بلغ 3.64%، بسبب أن نمو (M2) قد واجه إشارة سالبة لخمس سنوات متقطعة وخمس سنوات متتالية (الأخيرة) نتيجة لعدم انتظام كمية شبه النقود، وخاصة في السنوات الاخيرة، حيث بلغ رصيدها نحو 1501.1 مليون دينار في نهاية عام 1990 مقابل نحو 2570.3 مليون دينار في نهاية عام 1995 و 2953.8 مليون دينار في نهاية عام 2000.

أما بالنسبة لمصادر كمية عرض النقود، وهي العوامل المؤثرة فيها فإنها تتكون من صافي الأصول الأجنبية (NFA) التي تربط البلد بالنشاط الخارجي من خلال ميزان المدفوعات، وكذلك من مجموعة صافي الأصول المحلية (NDA) التي من أهمها التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاقتصاد الوطني، والجدول بعنوان (المسح النقدي) في النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي يوضح هذه العوامل المذكورة.

ويمكن تحديد هذه العوامل في المعادلة رقم (4):

$$M2 = NFA(CE + CO) + NDA(CE + CO); \quad (4)$$

ومن جهة أخرى يلاحظ أن كمية عرض النقود بالتعريف الموسع من المعادلة

رقم (4) إنها تتكون من صافي الأصول الأجنبية بوصفه حقوقاً للقطاع المصرفي على

الخارج، وكذلك صافي الأصول المحلية كحقوق للقطاع المصرفي على الاقتصاد الوطني (أهلي وحكومة)، علماً أن (CE) ترمز للمصرف المركزي و(CO) للمصارف التجارية. يملك مصرف ليبيا المركزي معظم صافي الأصول الأجنبية باعتباره السلطة النقدية في ليبيا من جهة، وباعتباره ممثل الدولة في تنظيم واستثمار احتياطياتها من النقد الأجنبي من جهة أخرى. بلغ صافي الأصول الأجنبية لمصرف ليبيا المركزي نحو 2765.9 مليون دينار في نهاية عام 1981، ثم بدأت في الانخفاض بسبب انخفاض أسعار النفط حتى وصل 990.4 مليون دينار في نهاية عام 1989، ثم بدأ في الصعود الي 1511.8 مليون دينار في نهاية عام 1995 و 5833.5 مليون دينار في نهاية عام 2000، أي بارتفاع بلغ 257.9% خلال السنوات الخمس الأخيرة، بسبب تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. في حين بلغ صافي الأصول المحلية 213.7 مليون دينار في نهاية عام 1981، ولكنه بدأ بالانخفاض تدريجياً الى أن بلغ كمية سالبة (-46.2) مليون دينار في نهاية عام 1988، ثم بدأ هذا الرصيد السالب في الازدياد عددياً حتى وصل (-817.2) مليون دينار في نهاية عام 1997، ثم رجع الى الانخفاض عددياً ليصل (-423.2) مليون دينار في نهاية عام 2000. من اللافت للنظر أن نسبة صافي الأصول الأجنبية لدى المصارف التجارية قد بلغت نحو 7.7% من صافي الأصول الأجنبية لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 1981 مقابل نسبة سالبة (-29.3%) في نهاية عام 1995 و (-7.3%) في نهاية عام 2000، وهذا يعني أن مصرف ليبيا المركزي قد سمح للمصارف التجارية أن تكون مدينة لمراسليها في الخارج فتكون حساباتها مكشوفة لدى المراسلين.

أما بالنسبة لكمية شبه النقود (QM) فهي عمليا خلال فترة الدراسة تتكون من الودائع لأجل والادخار والتأمين النقدي فقط، لأن الودائع بالنقد الأجنبي سمح بها في أواخر التسعينيات وهي في الغالب غير متوافرة.

بلغت كمية شبه النقود نحو 1134.7 مليون دينار في نهاية عام 1981 مقابل 2570.3 مليون دينار في نهاية عام 1995 و 2943.8 مليون دينار في نهاية عام 2000، أي بنسبة زيادة سنوية بلغت 2.9%، وبلغ رصيد ودائع التأمين النقدي نحو نصف مليار دينار منذ عام 1981 حتى وصل أدنى مستوى له في عام 1994 ليكون 385.3 مليون دينار، وذلك عندما تعرضت ليبيا للحصار الجوي من قبل مجلس الامن، ثم بدأت ودائع التأمين النقدي في الارتفاع من جديد لتصل الى 937 مليون دينار في نهاية عام 2000.

3- القاعدة النقدية في ليبيا:

$$M = m.H$$

(5)

$$M1 = m1.H; (5.1)$$

$$M2 = m2.H; (5.2)$$

(5.2)

هذا ويمكن تعريف كمية عرض النقود بأنها تساوي المضاعف النقدي مضروب في القاعدة النقدية حسب المعادلة رقم (5). وكما لدينا مستويان من كمية عرض النقود بالتعريف الضيق والتعريف الموسع، فإنه ينتج لنا مستويان من مضاعف النقود يتأثران بهذين التعريفين فيكون مضاعف النقود بالتعريف الضيق أقل من مضاعف النقود بالتعريف الموسع، لأن كمية عرض النقود (M2) أكبر من كمية عرض النقود (M1)، ولذلك بلغ متوسط مضاعف النقود بالتعريف الضيق (mu1) نحو 1.660 خلال فترة الدراسة مقابل 2.341 بالنسبة لمضاعف النقود بالتعريف الموسع (mu2)، أي بزيادة بلغت نسبتها 41.0%، علماً بأن متوسط كمية عرض النقود (M2) تتجاوز متوسط كمية عرض النقود (M1) بنسبة 38.9%، كما أن معامل الارتباط بين المضاعفين النقديين المذكورين قد بلغ نحو 96.1%. ومن جهة أخرى أن كلا المضاعفين قد سجلا متوسط نمو سالب خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط نمو (mu2) نحو (-0.053) مقابل (-0.066) بالنسبة لمتوسط نمو المضاعف (mu1).

وهنا تجدر الملاحظة بأن غالبية الاقتصاديين النقديين تعرف القاعدة النقدية، (وهي النقود ذات القوة الهائلة أو العليا في قبولها وعرضها) بأنها تتكون من العملة المصدرة في التداول لدى الوحدات الاقتصادية (CC) مضافاً إليها احتياطات المصارف التجارية (R) التي تتكون من احتفاظها بالعملة لدى خزائنها (VC) من جهة، واحتفاظها بالودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي (Rd) من جهة أخرى. علماً بأن هذه الاحتياطات (الودائع) للمصارف التجارية تعتبر إجبارية كاحتياطي قانوني بنص قانون المصارف كأداة من أدوات السياسة النقدية لغرض تنظيم كمية عرض النقود بالشكل الذي يلائم الاقتصاد الوطني في تحقيق هدف استقرار الأسعار.

$$H = CC + R ; \quad (6)$$

$$R = Rd + VC ; \quad (6.1)$$

والمعادلة رقم (6) توضح تعريف القاعدة النقدية ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على استخدامات القاعدة النقدية ويمكن إيجادها كبندين في جانب الخصوم من ميزانية المصرف المركزي وهما (1) عملة مصدرة في التداول خارج المصرف المركزي (C1C)، (2) ودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى المصرف المركزي بوصفه احتياطياً قانونياً (Rd).

$$H = C1C + Rd ; \quad (6.2)$$

علماً بأن (C1C) تتضمن العملة المتداولة لدى الجمهور (CC) مضافاً إليها العملة بخزائن المصارف التجارية (VC) بوصفه احتياطياً جزئياً لمواجهة احتمالات السحب من الودائع تحت الطلب التي تتأثر بقرارات الوحدات الاقتصادية أصحاب هذه الودائع.

هذا وأن تطور كمية القاعدة النقدية في ليبيا قد اعتمد على تطور طلب الجمهور على العملة المتداولة في الاقتصاد من جهة، وعلى تطور الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى المصرف المركزي من جهة أخرى، إذ زادت القاعدة النقدية من 1353.5 مليون دينار في نهاية عام 1981، إلى نحو 5129.1 مليون

دينار في نهاية عام 2000، أي بمتوسط زيادة سنوية بسيطة بلغت نسبتها 6.97%، وبمتوسط سنوي مطلق بلغ 3141.0 مليون دينار. أما بالنسبة لمصادر القاعدة النقدية فيمكن حصرها في جانب الأصول من ميزانية المصرف المركزي، وتتكون في العادة من رصيده في صافي النقد الاجنبي (NFA) وأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للخرزنة والمصارف التجارية وغيرها، مخصوم منها الودائع الدائنة للخرزنة والودائع لأجل للمصارف التجارية وغيرها، والتي بدورها تعطينا رقماً واحداً تحت اسم صافي الأصول المحلية للمصرف المركزي كما هو في المعادلة رقم (7).

$$H = NFA + NDA ; \quad (7)$$

وبعبارة أخرى أن القاعدة النقدية تتضمن صافي الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي فقط ولا تتضمن صافي النقد الأجنبي الذي تحتفظ به المصارف التجارية، وهو في العادة رصيد صغير نسبياً، كما أن (NDA) تمثل صافي التسهيلات الائتمانية التي منحها المصرف المركزي للاقتصاد الوطني، وهي أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية بسبب تأثيرها المباشر على القاعدة النقدية.

عند دراسة الإحصاءات المتعلقة بالنقد الأجنبي الذي يحتفظ به مصرف ليبيا المركزي، يلاحظ أنه يتطور سلباً أو إيجاباً تبعاً لتطور أسعار النفط سلباً أو إيجاباً، وذلك لأن مصدر النقد الأجنبي في ليبيا هو صادرات النفط التي تساهم بنحو 99% من النقد الأجنبي. بعد أن بلغ رصيد صافي النقد الأجنبي 2765.9 مليون دينار في نهاية عام 1981، بدأ الرصيد في الانخفاض تدريجياً بسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات من القرن العشرين ليصل رصيد النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي إلى نحو 990.4 مليون دينار في نهاية عام 1989، ثم انخفض مرة أخرى في عام 1997 ليصل إلى 923.4 مليون دينار، ثم بدأ في الارتفاع بسبب تحسن أسعار النفط إلى أن وصل 2602.6 مليون دينار و5833.5 مليون دينار في نهاية السنتين 1999

و2000 على التوالي. وكان المتوسط السنوي لرصيد النقد الأجنبي قد بلغ 1860.6 مليون دينار. إلا أن متوسط معدل النمو لرصيد صافي النقد الأجنبي كان سالباً (-3.49%) خلال فترة الدراسة. في حين أن المصدر المحلي من القاعدة النقدية قد ساهم بزيادة كبيرة بلغ متوسطها السنوي نحو 116.76% بسبب الزيادة المتطرفة التي حصلت في عام 1985 لتكون 17.7 مرة، ولذلك إذا أبعدها هذه السنة المتطرفة فسيكون متوسط الزيادة السنوية 29.75%.

4- ميزان المدفوعات في ليبيا:

في الواقع يعتبر ميزان المدفوعات في أي دولة سجلاً رسمياً يتم قيد جميع المعاملات الاقتصادية فيه مع الخارج، والتي تنشأ من المقيمين في هذه الدولة والمقيمين خارجها وذلك خلال فترة معينة اتفق عليها أن تكون سنة، علماً أن هذه العمليات يتم تسجيلها طبقاً للمبدأ المحاسبي (نظام القيد المزدوج) حيث كل عملية لها جانب دائن وجانب مدين وهما متساويان في القيمة، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى مساواة جانبي ميزان المدفوعات عند ترصيده في نهاية السنة.

إن الواقع المعاش مع عدم وجود دقة الإحصاءات يلاحظ أن قيم المتحصلات لا تتطابق في أغلب الأحيان مع قيم المدفوعات، الأمر الذي جعل القائمين بإعداد ميزان المدفوعات، إضافة بند اصطناعي تصحيحي يسمى بـ(السهو والخطأ) وتسجل فيه الفجوة الناتجة من عدم تساوي قيمة الجانبين ليتحقق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات (ساكر /2006 /94).

إن تدفق الصادرات من السلع والخدمات إلى الخارج يقابله تدفق قيمتها بالنقد الأجنبي إلى الداخل وبالتالي يكون قيد الصادرات دائناً، لأن المقيمين في الخارج الذين استلموا هذه السلع والخدمات يكونون مدينين بالقيمة المذكورة. ومن جهة أخرى تتدفق الواردات من السلع والخدمات إلى داخل البلاد فيكون قيدها مديناً، لأن المقيمين فيها

هم الذين طلبوا واستلموا هذه السلع والخدمات، وبالتالي وجب عليهم دفع قيمتها بالنقد الأجنبي ليتدفق إلى الخارج، فيكون المقيمون في الخارج دائنين.

إذن يلاحظ أن رصيد البلد من احتياطات النقد الأجنبي، وهو رصيد مدين، يضاف إليه قيمة الصادرات من السلع والخدمات ويطرح منه قيمة الواردات من السلع والخدمات، كما يضاف أو يطرح من نفس هذا الحساب (النقد الأجنبي) عمليات انتقال رأس المال ليتحقق الرصيد النهائي لاحتياطات البلد من النقد الأجنبي. وإذا كان التغيير في هذا الرصيد سالباً (مدين) أي زيادة في الأصول الأجنبية، فإن البلد قد حقق فائضاً في ميزان المدفوعات، وإذا كان التغيير موجباً (دائن) أي انخفاض في الأصول الأجنبية فإن البلد قد مارس عجزاً في ميزان المدفوعات. لذلك تحب الدول أن تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها لتزيد من قوتها وقدرتها المالية في العالم. كان في الماضي يعتقد التجاريون إذا استطاعوا أن يصدروا دائماً أكثر مما يستوردون، فيتدفق الذهب إلى البلاد وتصبح البلد غنية وقوية، إلا أن الاقتصادي (هيوم) قد أبرز هذا الخطأ عندما أشار إلى (ميكانيكية تدفق العملة والأسعار) بحيث أن زيادة تراكم الذهب عند الدولة سوف يؤدي إلى انخفاض قوته الشرائية باعتباره مقياساً لقيمة السلع والخدمات، أي انخفاض أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على صادرات هذه الدولة، ويقل طلب المواطنين على الواردات فيحدث للبلد عجز في ميزان المدفوعات مما يضطرها إلى تصدير الذهب إلى أن يتم التوازن من جديد في ميزان المدفوعات (سامي 2005-981/2).

هذا وإن ميكانيكية تدفق العملة والأسعار تنطبق على جميع العملات القابلة للتحويل في الأسواق الدولية للعملات سواء كانت مرتبطة بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل. وبعد أن أصبحت العملة غير مرتبطة بالذهب كما هو الحال مع الدولار الأمريكي منذ عام 1971، إلا أنه باعتباره عملة احتياطية في نظر جميع البلدان

بالعالم، فإن الدولار أصبح عرضة لضغوطات عرضه والطلب عليه في الأسواق المالية، الأمر الذي أصبح يواجه انخفاضاً في قوته الشرائية، فبعد أن كان يساوي الدولار وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة في عام 1970، تدرج في انخفاض قيمته مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة ليصل إلى 1.30291 وحدة في نهاية عام 2000، أي بانخفاض بلغ 23.25% خلال هذه الفترة، علماً أن قيمة الدولار تم تخفيضها مرتين: الأولى في أواخر عام 1971 بنسبة 7.5% ليكون سعره 1.0857 وحدة من حقوق السحب الخاصة، (ح س خ) والثانية في شهر (فبراير) 1973 بنسبة 10% ليكون سعره 1.2064 وحدة (ح س خ). في حين يحدث العكس بالنسبة لألمانيا واليابان اللذين يمارسان فائضاً في ميزان المدفوعات لكل منهما، فارتفعت أسعار عملتيهما (المارك والين) بالدولار، الأمر الذي دفعهما أن يشتريا الدولار من السوق الدولية لمحاولة المحافظة على قيمة الدولار.

ومن جهة أخرى إذا كانت العملة السائدة في البلاد غير قابلة للتحويل ولا تستخدم في التجارة الخارجية، فإن هذه العملة لا تواجهها ضغوطات خارجية من قريب أو بعيد، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون السوق النقدية المحلية ليست متصلة بميزان المدفوعات إلا من خلال مستوى الأسعار المحلية ومستوى سعر الصرف الذي تحدده الدولة. وهذا يعني أن ميزان المدفوعات ذو صلة قوية بسوق النقد الأجنبي، لأن جميع المعاملات مع الخارج تتم بالنقد القابل للتحويل، أي النقد الأجنبي. وإذا كانت له صلة بالسوق النقدية المحلية باعتبار العملة الوطنية قابلة للتحويل، فإن توازن العرض والطلب على النقود في السوق المحلية سيكون من خلال صلته القوية بسوق النقد الأجنبي. وإذا حصل أي خلل (سلباً أو إيجاباً) في السوق النقدية المحلية فسوف ينعكس على ميزان المدفوعات سلباً أم إيجاباً.

أما بالنسبة لهيكلية ميزان المدفوعات الليبي كما تنشره إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، فإنها لا تختلف عن البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، لأن الصندوق هو الذي يساعد على تحديد وتصنيف هيكلية ميزان المدفوعات لأعضائه، ويمكن أن تتكون من الآتي: (م ل م-2000 ج 22)

(أ) الميزان التجاري:

يتكون من عمليات الصادرات والواردات السلعية فقط، والفرق بينهما يسمى الميزان التجاري، سواء كانت نتيجته عجزاً أو فائضاً. بالنسبة لقيمة الصادرات الليبية التي تتكون في الغالب من النفط الخام خلال فترة الدراسة، تفوق قيمة الواردات بميزان المدفوعات الليبي، الأمر الذي أدى إلى أن حظي الاقتصاد الليبي بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات بلغ أصغره 34.8 مليون دينار في عام 1993، بسبب انخفاض أسعار النفط، وبلغ أكبره في عام 2000 ليصل إلى 4054.1 مليون دينار، بسبب الارتفاع المميز لأسعار النفط أيضاً. علماً أن الميزان التجاري قد واجه عجزاً لمرة واحدة بلغ 31.1 مليون دينار في عام 1988 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات بنسبة 5.9% من جهة، وبسبب زيادة الواردات بنسبة 3.7% الناتجة من تخفيف قيود الاستيراد من جهة أخرى، وبسبب السماح باستخدام المخصصات السياحية واستيراد المستلزمات المنزلية من جهة ثالثة. (م ل م-1990، 1). وكان من الممكن أن يواجه الاقتصاد الليبي عجزاً في الميزان التجاري لو لم تتخذ الدولة سياسة الموازنة الاستيرادية لكبح جماح الواردات لتتقارب مع جملة الإيرادات.

قفزت قيمة الصادرات وحدها من 3347.1 مليون دينار في عام 1991، إلى 6159.8 مليون دينار في عام 2000، مع بقاء مستوى قيم الواردات متقاربة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. خفضت قيم الواردات من 2709.2 مليون دينار في عام

1984، إلى متوسط قيمة واردات سنوية بلغ 1554.3 مليون دينار خلال الفترة (86-1988)، مقابل متوسط قيمة الصادرات الذي بلغ 1921.2 مليون دينار سنوياً خلال نفس الفترة. ومع ذلك واجه ميزان المدفوعات بوصفه رصيماً كلياً عجزاً ملموساً خلال الفترة (84-1981) وخلال السنتين (88-1987) وخلال سنة 1993. كل ذلك قد حصل بسبب وجود العجز في كلا الميزانين الآخرين: ميزان الخدمات وميزان رأس المال (م ل م 2000-ج 22).

(ب) ميزان الخدمات والدخل والتحويلات:

يتضمن هذا الميزان قيم الخدمات (مدينة أو دائرة) وقيمة الدخل (دائن ومدين) وقيم التحويلات الجارية (دائن ومدين). أما بالنسبة للخدمات فإن معظمها يقيد سالباً لأن الأجانب هم الذين يقدمون خدمات ملموسة للمقيمين في ليبيا مثل خدمات إعادة التأمين وخدمات نقل الطيران الأجنبي للمقيمين. وقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة خدمات الأجانب للمقيمين في ليبيا نحو 400.2 مليون دينار سنوياً خلال الفترة (1996-2000). وكان أكبر رقم قد سجله هذا البند هو 758.9 مليون دينار في عام 1991 مقابل أصغر رقم تم تسجيله قد بلغ 245.5 مليون دينار في عام 1995. في حين أن الخدمات التي قدمها الليبيون للأجانب في الخارج (وهي قيد دائن لأنه تصدير للخدمات) يتطلب من الأجانب سداً بالنقد الأجنبي، علماً أن هذا البند قد بلغ حده الأقصى 36.7 مليون دينار في عام 1988 مقابل أدنى قيمة قد حصلت في عام 1996 لتصل إلى 11.4 مليون دينار. وهنا تجدر الملاحظة بأن سبب انخفاض خدمات الليبيين المقدمة للخارج، هو توقف خدمات النقل الجوي الليبي بسبب قرار مجلس الأمن بشأن وقفه منذ عام 1992 وحتى عام 1997، حيث بدأت قيمة الخدمات المقدمة إلى الخارج في الزيادة اعتباراً من عام 1998، لتصل إلى 25.7 مليون دينار

في عام 2000 و 510 مليون دينار في عام 2002 و 569 مليون دينار في عام 2004. (سالم-2006-32).

وبدون شك كان رصيد الخدمات سالباً خلال كل الفترة، حيث كان أصغره في عام 1995 بواقع 232.9 مليون دينار مقابل أعلى مبلغ وصل إليه وهو 731.0 مليون دينار في عام 1991. علماً أنه تجاوز هذا المبلغ خلال السنوات الخمس بعد الألفية الثانية. أما بالنسبة لرصيد حساب الدخل فكان موجباً خلال هذه الفترة، أي دخول للوحدات الاقتصادية في ليبيا سواء كانت فوائد أو أرباح بوصفها عوائد لاستثمارات ليبيا في الخارج، حيث بلغ أصغره نحو 79 مليون دينار في عام 1996 وبلغ أكبره 219 مليون دينار في عام 2000، أما متوسطه السنوي فقد بلغ 139 مليون دينار. ويظهر أن التحويلات الجارية الدائنة لا توجد أرقام مهمة لها في ميزان الخدمات باستثناء عام 1986 الذي شاهد تحويلات دائنة بلغت 650.7 مليون دينار مقابل تحويلات مدينة بلغت 187.7 مليون دينار، أي برصيد موجب بلغ 463.0 مليون دينار (م ل م. م/م 1988-21)، أما في السنوات الأخرى فقد بلغ متوسطها نحو 3.2 مليون دينار، في حين بلغ المتوسط السنوي لقيمة التحويلات الجارية المدينة نحو 136.8 مليون دينار خلال الفترة (1986-2000)، علماً أن معظم هذه التحويلات تتضمن تحويلات العاملين الأجانب الذين يقدمون خدمات ملموسة في ليبيا. وعلى العموم، أن صافي ميزان الخدمات (NS) قد سجل مرة واحدة رقماً موجباً بلغ 64.6 مليون دينار في عام 1986. أما بالنسبة لباقي السنوات فقد مارس ميزان الخدمات عجزاً طيلة باقي الفترة (19 سنة) (م ل م 2000 ج 22).

(ج) الميزان الرأسمالي:

يتضمن هذا الحساب الاستثمار المباشر سواء كان بالخارج أو بالداخل وكلاهما كانا سالبين خلال الفترة (1996-1999)، في حين كان الاستثمار المباشر

في الداخل موجباً فقط في عام 2000. كما يتضمن هذا الحساب أصول وخصوم الاستثمارات الأخرى وفي الغالب كان الفرق بينهما رقماً موجباً بلغ أصغره 43 مليون دينار في عام 1998، وبلغ أكبره 263 مليون دينار في عام 2000. علماً أن عام 1999 قد سجل رقماً سالباً للفرق بين خصوم وأصول الاستثمارات الأخرى بلغ (-95) مليون دينار، وكانت نتائج رصيد ميزان رأس المال أغلبها سالبة (13 سنة) خلال فترة الدراسة.

(د) بند السهو والخطأ:

يظهر هذا البند أكثر التقلبات خلال سنوات الفترة وكان رقماً موجباً في أحد عشر عاماً، بلغ أصغره 9.4 مليون دينار في عام 1992، وبلغ أكبره 337.0 مليون دينار في عام 1997، أما باقي السنوات فكان رقم بند السهو والخطأ سالباً. وكما سبق ذكره أن هذا البند هو متمم ومصحح لأية تسربات حصلت في بنود ميزان المدفوعات الأخرى ولم يتم حصرها. ويعتقد الاقتصاديون أن التغيير في صافي الأصول الأجنبية للبلاد (الاحتياطيات) يتم حسابها بدقة لدى المصرف المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى الاعتماد عليه بأنه التغيير السنوي في الاحتياطيات من النقد الأجنبي يساوي الميزان الكلي عدياً ويخالفه إشارة. وعلى هذا الأساس يتم تحديد قيمة بند السهو والخطأ. علماً بأنه كلما كانت قيود ميزان المدفوعات أكثر دقة، كانت قيمة بند السهو والخطأ أقل ما يمكن. إذن الأرقام الكبيرة في هذا البند سواء كانت سالبة أو موجبة تشير إلى عدم دقة حسابات ميزان المدفوعات.

(هـ) بند الاحتياطيات من النقد الأجنبي (والميزان الكلي):

عندما يكون رصيد الاحتياطيات سالباً يعني أن النقد الأجنبي قد تدفق إلى الداخل ولكنه زيادة في أصول البلاد من النقد الأجنبي، أي زيادة في حقوقها نحو الخارج. والزيادة في صافي الأصول الأجنبية تعني أن الميزان الكلي لميزان

المدفوعات موجب، وهو فائض في صالح البلاد، في حين يعتبر النقص في صافي الأصول الأجنبية انخفاضاً في مجموع حقوقها بالخارج.

هذا وأن الاحتياطيات الدولية من الذهب وحقوق السحب الخاصة والنقد الأجنبي التي يعتمدها ميزان المدفوعات هي المبالغ السائلة والقابلة للتحويل بسرعة. وبذلك يوجد جزء كبير من بند (NFA) الذي لدى مصرف ليبيا المركزي (يظهر ضمن النشرة الاقتصادية) لا يعتبر من الاحتياطيات لهذا الغرض، لأنه يتضمن مساهمات الدولة في بعض المؤسسات المالية والإقليمية، والتي بلغت نحو 450 مليون دينار، ولم تتغير خلال السنوات الخمس الأخيرة. هذا ويمكن اعتماد أرصدة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لكل بلد بالبند التالية:

أ- العملات الأجنبية والذهب النقدي.

ب- ودائع المصرف المركزي بالنقد الأجنبي لدى المصارف التجارية.

ج- المركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

5- بناء النموذج:

ما سبق ذكره أن ميزان المدفوعات الذي يمثل حركة النشاط الاقتصادي للمقيمين داخل البلد مع المقيمين خارج البلد، يكون مرتبطاً بدرجة قوية بحركة النشاط الاقتصادي للبلاد في سوق النقد الأجنبي للبلاد. وكلما كانت عملة هذا البلد ذات قبول عام في الخارج كالدولار، كانت السوق النقدية المحلية ذات تداخل قوي في سوق النقد الأجنبي، الأمر الذي يدعو إلى أن يكون ميزان المدفوعات مرآة صادقة لحركة قوى الطلب على، وعرض كمية النقود في السوق النقدية المحلية. وتتحد هذه العلاقة إلى الصفر كلما كانت العملة الوطنية غير قابلة للتحويل ويتم قبولها محلياً فقط ولا تسمح السلطات النقدية بتحويل العملة إلى نقد أجنبي على الإطلاق.

وفي هذا الشأن أشار الأستاذ فريترز ماكلوب إلى ثلاثة مصطلحات لميزان المدفوعات لكل منها مدلوله الخاص، وهي ميزان المدفوعات البرامجي، وميزان المدفوعات السوقي، وميزان المدفوعات المحاسبي (Machlup-1976-70). والذي يهمننا في هذه الدراسة هو ميزان المدفوعات السوقي. إذا كان النظام النقدي الدولي يتسم بالمرونة ولا يوجد تدخل الدولة بأي أداة للتأثير في السعر، فإن سعر الصرف السوقي يتم تحديده بقوى الطلب على، وعرض كمية النقد الأجنبي في سوق النقد الدولي من قبل الراغبين فعلاً في الشراء بدون قيود عليهم، أو في البيع بدون تحفيزهم. إذن من الجانب النظري تتم جميع القيود المحاسبية الممثلة للنشاط الاقتصادي مع الخارج بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل، الأمر الذي يشير إلى أن ميزان المدفوعات يقع تحت تأثير السوق النقدية الوطنية. إن أي بلد يمارس فائضاً في طلبه الفعال على الدولار عند سعر الصرف المعطى، فإنه بدون شك سيتحمل عجزاً دولارياً في ميزان المدفوعات السوقي، علماً أن المقصود هنا بالطلب الفعال هو توفر العملة الوطنية القابلة للتحويل لإتمام عمليات الشراء.

وعند معالجة حالة ليبيا في مدى انطباقها للمنهج النقدي في ميزان المدفوعات فإن الأمر يتطلب أن نفترض وجود علاقة بين الدينار الليبي والعملة الأجنبية القابلة للتحويل. وإن كان الدينار منذ نشوئه في عام 1952 غير قابل للتحويل الفوري، إلا أن جميع عمليات شراء النقد الأجنبي لغرض الواردات أو السفر كثيراً ما يتم تنفيذها ولو بتأخر فترة معينة. علماً أن هذه النتيجة قد وصلت إليها بنفسها عندما كلفني مدير إدارة البحوث الاقتصادية بالمصرف المركزي لحصص استثمارات طلب النقد الأجنبي في عام 1965 لغرض معرفة نسبة الطلبات غير الموافق عليها. وجد أن 97% من الطلبات يتم تنفيذها في فترة شهر أو أقل من ثلاثة أشهر، في حين أن الباقي 3% يتم تنفيذها في غضون ستة أشهر أو أكثر بعد إعادة الطلب وتوفير الشروط المطلوبة. قد

استمر هذا الحال لمدة طويلة باستثناء الثمانينيات من القرن الماضي التي نشطت بها الرقابة على النقد بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة، وبسبب زيادة إنفاق الدولة على التنمية من جهة أخرى، أضف الى ذلك إعلان الحصار الجوي على ليبيا من قبل مجلس الأمن في عام 1992 من ناحية، وظهور السوق الموازية للدولار التي خفضت القوة الشرائية للدينار بأكثر من 70% في التسعينيات من المستوى الذي كان عليه في السبعينيات من القرن الماضي من ناحية أخرى. ومع ذلك كان الدينار الليبي مرتبطاً بالعملات الاحتياطية القوية، إذ ارتبط مع الجنيه الأسترليني منذ نشوئه وحتى عام 1971، ثم ارتبط مع الدولار فور انفكاكه من الجنيه الأسترليني حتى بداية عام 1986. ومنذ شهر مارس سنة 1986 تم ربط الدينار بوحدات حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي حتى الوقت الحاضر، مع استخدام مرونة هامش التخفيض أو الرفع لقيمة الدينار بالنسبة لقيمة وحدات حقوق السحب الخاصة. علماً بأن وحدة حقوق السحب الخاصة يتم تحديد قيمتها من قيم خمس عملات رئيسة في العالم مرجحة بقوة مجموع تجارة بلدانها مع العالم، والدولار واحد منها الذي يمثل نحو 42% من قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة خلال الفترة (1996-2000). إذن سيكون افتراضنا مقبولاً، وهو أن الدينار الليبي موحد في السوق الدولية، ويتم تحديد سعر صرفه يومياً حسب سعر صرف العملة المرتبط بها، ومن هذا السعر يتم تحديد أسعار صرف العملات الرئيسية الأخرى في العالم، وبالتالي يمكننا معرفة مدى انطباق المنهج النقدي على ميزان المدفوعات الليبي.

هذا ويجب الملاحظة أن المنهج النقدي لميزان المدفوعات يعتمد أساساً على النظرية التقليدية للنقود (Clark, 2002, 59)، حيث أنه لو تغير عرض النقود بالزيادة أو النقصان، فإنه سيؤثر مباشرة في تغير الأسعار بنفس نسبة الزيادة أو النقصان،

دون أي تأثير على الأرصد الحقيقية للنقود المطلوبة. وهذا يمكن استنباطه من معادلة الأستاذ ارفنج فيشر للنظرية التقليدية للنقود:

$$P.y = V.M \quad (1)$$

ومن المعادلة (1) نحصل على:

$$P = (V.M)/y; \quad (1.1)$$

حيث أن النظرية التقليدية تفترض ثبات معدل دوران النقود (v) ومستوى الإنتاج الحقيقي (y)، الأمر الذي يؤدي الزيادة في عرض النقود الى زيادة مباشرة في مستوى الأسعار، وهذه النتيجة تؤكدها عملية تفاضل الأسعار مع كمية عرض النقود في المعادلة (1.1) لنحصل على نتيجة موجبة ($dp/dM = V/y > 0$)، وهي تعني أن العلاقة بين (P) و (M) علاقة موجبة. أي كلما زادت كمية عرض النقود بنسبة معينة، انعكست مباشرة في زيادة الأسعار بنفس النسبة.

هذا ويمكن عرض متساوية ميزان المدفوعات بالمعادلة رقم (2).

$$\Delta NFA = TBP = (EX - 1M) + NS + NK; \quad (2)$$

يشير مجموع التوازن الكلي لميزان المدفوعات (TBP) الى التغير في احتياطات الدولة من النقد الأجنبي (ΔNFA) أي التغير في صافي الأصول الأجنبية. يشير الرمز (EX) إلى قيمة الصادرات من السلع ويشير ($1M$) إلى قيمة الواردات من السلع و(NS) إلى قيمة صافي حساب الخدمات والتحويلات والدخل، و(NK) تشير الى صافي حساب رأس المال متضمناً بند السهو والخطأ. وهناك من يشير الى (Ns) و(NK) بأنهما توضحان صافي دخول الاستثمار، وصافي الاستثمار الأجنبي على التوالي، إلا أن هذا التوضيح يكون أفضل بالنسبة للبلدان التي تحتضن كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي، في حين بالنسبة لليبيا أن هذين البندين سالبان في أغلب السنوات، وليس في ليبيا رأسمال أجنبي ملموس إلا في قطاع النفط وذلك خلال فترة الدراسة.

ويمكن أخذ معادلة كمية عرض النقود في ليبيا من جدول المسح النقدي الذي

يعطى ملخصاً إحصائياً لمجموع المصارف العاملة في ليبيا كما هي في رقم (3)
 $M = \Delta NFA + \Delta NDA$; (3)

وبتحويل معادلة فيشر نحصل على المعادلة السلوكية رقم (4) ليتم تقدير معدل دوران النقود.

$$GNP = V.M ; (4)$$

كما يقترح معادلة سلوكية ثانية توضح العلاقة بين الواردات وبين الإنتاج الإجمالي القومي في المعادلة رقم (5) ليتم تقدير الميل الحدى للاستيراد (m).

$$IM = m.GNP ; (5)$$

وبتوحيد المعادلتين (4) و(5) نحصل على المعادلة رقم (6):

$$M = IM / (V.m) ; (6)$$

إذن تعتبر المعادلة رقم (6) هي الشرط للاستقرار النقدي، أي أن كمية عرض النقود المقابلة للتوازن الخارجي، لا بد أن تعتمد على دور الواردات في الاقتصاد الوطني ودور معدل دوران النقود في نفس الاقتصاد (كلارك 2002-59). إلا أنه يفضل أن يربط تعريف عرض كمية النقود بالقاعدة النقدية التي تعتبر أداة مهمة في يد المصرف المركزي للسياسة النقدية مثل معادلة ميلتون فريدمان رقم (7):

$$M = \mu.u.H ; (7)$$

$$H = CE.(NFA+NDA) ; (8)$$

علماً أن (CE) ترمز للمصرف المركزي، وبالتالي فإن القاعدة النقدية هنا (H) ينحصر مصدرها في ميزانية المصرف المركزي: وهما صافي الأصول الأجنبية القابلة للتسييل لدى المصرف المركزي، وصافي الأصول المحلية لدى المصرف المركزي.

والأخير هو الآخر يعتبر أداة مهمة للسياسة النقدية في توسيع القاعدة النقدية من خلال زيادة الائتمان في الاقتصاد الوطني. وفي أغلب الكتابات الغربية يرمز

بـ (F) لصادفي الأصول الأجنبية القابلة للتسييل لدى المصرف المركزي وبـ (D) لصادفي الأصول المحلية أي لصادفي الائتمان الذي يخلقه المصرف المركزي. إذن بدمج المعادلتين (7) و (8) نحصل على المعادلة رقم (9):

$$M = \mu(F + D); \quad (9)$$

وهذه المعادلة هي التي توضح العلاقة الرئيسة مع نتائج ميزان المدفوعات والتوازن معه، إذا كان التغيير في احتياطات المصرف المركزي (ΔF) يساوي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات (TBP). ومن جهة أخرى إن أداة السياسة الائتمانية لدى المصرف المركزي (D) لا بد أن يقوم المصرف بتحويلها تبعاً للتغيير في الاحتياطي الأجنبي (F) إلى أن تكون كمية عرض النقود قد تغيرت تماماً للمحافظة على مستوى التوازن الخارجي كما جاء في المعادلة رقم (6) أو التوازن في ميزان المدفوعات كما جاء في المعادلة رقم (9)، عندما يكون (F) يساوي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات (TBP)، وبوضع متغير الاحتياطي النقدي الأجنبي (F) بوصفه متغيراً تابعاً نحصل على المعادلة رقم (9.1)، الأمر الذي يؤكد ان العلاقة بين (D) و (F) هي علاقة عكسية:

$$\begin{aligned} (dF/dD) &= (-1) \\ F &= (1/\mu).M - D; \end{aligned} \quad (9.1)$$

أي كلما زاد مستوى الائتمان في الاقتصاد الوطني سيؤثر سلباً على مستوى احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، والعكس صحيح. ذلك لأن الزيادة في الائتمان تؤدي إلى زيادة كمية عرض النقود، والأخيرة تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات التي بدورها تنتهي بتخفيض مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي.

أما بالنسبة للجانب الآخر من السوق النقدية الوطنية، هو جانب الطلب، لأنه لا يتم التوازن في السوق النقدية، إلا بتساوي قوى الطلب وقوى العرض في هذه السوق، وهنا يمكن أن نفترض أن دالة الطلب على النقود كما هي في المعادلة رقم (10).

$$M^d = f(P, y, r, E); \quad (10)$$

حيث أن (M^d) يرمز إلى الطلب على الأرصدة النقدية، و (P) ترمز إلى مستوى الأسعار المحلي، و (y) ترمز إلى مستوى الناتج القومي الحقيقي حيث $(y.P = GNP)$ ، (r) ترمز إلى تكلفة الفرصة البديلة للنقود التي يمكن تمثيلها بالعائد على الأصول المالية وهو سعر الفائدة أو العائد الضمني على الأصول السلعية وهو معدل التضخم. (Aghevli، 1977، 278)، و (E) ترمز إلى الخطأ العشوائي بمتوسط (صفر) وتباين (σ^2) .

ويمكن وضع دالة الطلب (10) في معادلة سلوكية (10.1) وهي:

$$M^d = (p^a \cdot y^b \cdot E) / r^c; \quad (10.1)$$

علماً أن الأس (a) يرمز إلى مرونة السعر مع (M) والأس (b) يرمز إلى مرونة الدخل مع الطلب على الأرصدة النقدية (M) . يلاحظ على المعادلة (10.1) أن الطلب على النقود ذو علاقة طردية مع الدخل الحقيقي والأسعار أي أن المرونتين (a) و (b) موجبتان، بينما يكون الطلب على النقود ذا علاقة عكسية مع معدل سعر الفائدة، أي أن مرونة سعر الفائدة (c) مع الطلب على الأرصدة النقدية تكون سالبة. هذا وتجدر الملاحظة أن سعر الصرف بين بلدين ذو علاقة قوية بالأسعار في البلدين، بل يعتبر سعر الصرف بين البلدين (1،2) يساوي مستوى الأسعار في البلد الأول $(P1)$ مقسوم على مستوى الأسعار في البلد الثاني $(p2)$ كما يلي:

$$Er = p1/p2; \quad (11)$$

وحيث إن كمية عرض النقود لها أثرٌ مباشرٌ على الأسعار كما رأينا في معادلة فيشر (1.1) فإنها تؤثر أيضاً في سعر الصرف من خلال الأسعار، الذي يعني أن سعر الصرف له أثرٌ أيضاً بتدخله في معادلة عرض النقود (9) التي توضح مضاعف القاعدة النقدية في البلاد. يلاحظ في المعادلة (9) أن $(H = F + D)$ ومنها

يمكن القول أن (F) هي المساهمة الأجنبية في القاعدة النقدية، في حين تكون (D) هي المساهمة المحلية في القاعدة النقدية.

وعند التوازن في السوق النقدية الوطنية ستوضح المعادلة (12) أن كمية عرض النقود تساوي الطلب على الأرصدة النقدية.

$$(p^a.y^b.E)/r^c = \mu(F+D); \quad (12)$$

ولسهولة التحليل الإحصائي يمكن وضع المعادلة (12) في شكلها الاختباري

وذلك بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للجانبين:

$$a \ln P + b \ln Y + \ln E - c \ln r = \ln \mu + \ln(F+D) \quad (13)$$

ولكي نحصل على معدلات النمو للتغيرات المذكورة في المعادلة (13)

يجري التفاضل الكلي للمعادلة بالنسبة للزمن لنحصل على المعادلة رقم (14):

$$(a.1/p).(dp/dt) + (b.1/y).(dy/dt) + (1/E).(dE/dt) - (c.1/r).(dr/dt) \\ = (1/\mu).(d\mu/dt) + (F/F+D)*(1/F)dF/dt + (D/F+D)*(1/D)dD/dt \quad (14)$$

وحيث إن القاعدة النقدية (H) تساوي مجموع صافي الأصول المحلية

وصافي الأصول الأجنبية (F+D) من جهة، ولأن معدل النمو يرمز له بالرمز (G)

من جهة أخرى، مع إبعاد بند الخطأ العشوائي لافتراضنا أن متوسطه يساوي صفراً،

فإنه يمكن إعادة ترتيب المتغيرات، لنحصل على معادلة ميزان المدفوعات رقم (15)

في صورتها المخفضة.

$$(F/H).GF = aGp + bGy - cGr - G\mu - (D/H).GD; \quad (15)$$

هذه المعادلة تدعى بمعادلة ميزان المدفوعات المخفضة لتحديد مدى تطابق

المنهج النقدي لميزان المدفوعات. علماً أن المتغير التابع هو معدل نمو صافي

الاحتياطي من النقد الأجنبي مرجح بنسبة مساهمة الاحتياطي الأجنبي في القاعدة

النقدية (F/H). ومن جهة أخرى إن نمو أداة السياسة النقدية في خلق الائتمان (D)

مرجحة أيضاً هي الأخرى بنسبة مساهمة صافي الأصول المحلية في القاعدة النقدية

(D/H)، سوف يؤدي الى انكماش الاحتياطيات الدولية للبلاد. إنن يلاحظ على

المعادلة العلاقة العكسية بين نمو الائتمان المرجح (GD) وبين نمو إحتياطيات البلد من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤكد أن أي تغير في ديون المصرف المركزي للاقتصاد الوطني سوف ينتج تغيراً ألياً ومساوياً ومضاداً في صافي الإحتياطي من النقد الأجنبي (F). وهذا يعني أن مرونة نمو أداة خلق الائتمان (D) مع نمو الإحتياطي من النقد الأجنبي نظرياً تساوي الواحد الصحيح بالسالب (-1) وهي تمثل سلوك السياسة النقدية كما يضعها المصرف المركزي.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن مرونة نمو المضاعف النقدي (G mu) مع نمو الإحتياطي (GF) هي الأخرى سالبة ولا تختلف عن الواحد الصحيح. علماً أن مضاعف النقود يمثل في هذه المعادلة سلوك المصارف العاملة في ليبيا وسلوك الجمهور في الاقتصاد الليبي.

أما بالنسبة لباقي المرونات فستكون سالبة بالنسبة لمرونة سعر الفائدة (c)، وموجبة بالنسبة للمرونتين الداخلية والسعرية (a,b) مع معدل نمو الإحتياطي من النقد الأجنبي. وهذه المرونات الثلاث لها تأثيرات مباشرة على مستوى الطلب على النقود، ثم من خلاله ستكون لها آثار غير مباشرة على إحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي في نفس الاتجاه سالباً أو موجباً. من المعروف أن الطلب على النقد الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على الواردات، والأخير يحدث نتيجة وجود فائض الطلب على النقود الوطنية بسبب زيادة الأسعار، أو زيادة الناتج القومي الحقيقي، أو زيادة كليهما، أو انخفاض معدل تكلفة الفرصة البديلة للنقود الوطنية (سعر الفائدة، أو التضخم)، ومن ثم فإن فكرة اعتبار ميزان المدفوعات بوصفه ظاهرة نقدية تظهر منطقية لان الإختلال في ميزان المدفوعات ينتج من الإختلال في الأرصدة النقدية وليس الإختلال من تدفق السلع والخدمات. إذ يتأثر ميزان المدفوعات من التغيرات بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود، أي أن فائض الطلب على النقود الوطنية سوف يؤدي

إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع والخدمات، وفي نفس الوقت يخفض من رصيد احتياطات البلاد من النقد الأجنبي.

وإذا كانت نظرية الدخل أو الاستيعاب لميزان المدفوعات تركز على تكييف عرض السلع والخدمات والطلب عليها، فإن نظرية المنهج النقدي لميزان المدفوعات تركز على تكييف العرض والطلب على الأرصدة النقدية الوطنية القابلة للتحويل. إذن يربط المنهج النقدي الاختلال في ميزان المدفوعات بالاختلال النقدي في سوق النقود داخل الاقتصاد الوطني، بشرط أن يكون الأخير ذا أثر مباشر على احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، ومن ثم ستم معالجة هذه الاختلالات النقدية على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات.

6- اختيار وتوضيح الإحصاءات:

لاشك أن دقة اختيار إحصاءات المتغيرات تعتبر عاملاً مهماً في الحصول على نتائج سليمة ومرضية. إذن يكون من الأفضل توضيح مصادر إحصاءات المتغيرات قبل إجراءات التقدير.

أ- **متغير صافي الأصول الأجنبية:** يتكون من الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي للمدة القصيرة، وهي جميع صافي أصول مصرف ليبيا المركزي بما فيها مساهمته في صندوق النقد الدولي مثل الودائع بالنقد الأجنبي لدى المصارف الخارجية والذهب وحقوق السحب الخاصة. وعليه يجب عدم أخذ صافي الأصول الأجنبية (NFA) التي تظهر في إحصائية المسح النقدي لأنها تتضمن الأصول الأجنبية طويلة الأجل أيضاً مثل مساهمات الدولة في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والتي تتجاوز قيمتها 450 مليون دينار. والمتغير التابع هو معدل نمو الاحتياطي من النقد الأجنبي (GF) مرجحاً بنسبة مساهمة هذا الاحتياطي في القاعدة النقدية (F/H).

ب- مستوى الأسعار: إن أحسن ممثل له هو الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في ليبيا. ولدينا الرقم القياسي لنفقة المعيشة في مدينة طرابلس وهو يمكن اعتباره ممثلاً للبلاد كلها وخاصة أن طبائع الليبيين عامة تكاد تكون واحدة في سلوكها الاستهلاكي. أضف إلي ذلك أن سكان مدينة طرابلس يعتبر عينة ممتازة للشعب الليبي، لأن القاطنين بها قد جاؤوا إليها من جميع مناطق ومدن وقرى ليبيا بنسب تكاد تكون متوازنة. وقد تم حساب هذا الرقم القياسي منذ شهر (يناير) 1964 على أساس أن هذا الشهر هو فترة الأساس، والذي استمر حتى عام 1998. علماً أن حسابات هذا الرقم اعتمدت على دراسات لميزانية الأسرة الليبية تم تنقيحها واعتمادها أكثر من مرتين. ثم بدأت هيئة المعلومات والإحصاءات حساب رقم قياسي جديد لنفقة المعيشة معتمدة على دراسة جديدة لميزانية الأسرة، اعتباراً من عام 1999.

وعليه اتخذ الباحث سنة الأساس هي 1999 وربطت الأرقام السابقة بالجديدة لنحصل على سلسلة زمنية ابتداء من عام 1981.

ج- الإنتاج القومي الإجمالي: للأسف لا يتوافر لدينا سلسلة زمنية كاملة بالنتائج القومي، لأنه في معظم السنوات الأخيرة لا توجد إحصائية نصيب عناصر الإنتاج الأجنبية التي يجب خصمها من الإنتاج المحلي الإجمالي المتوفر تقديراته سنوياً، لنحصل على الإنتاج القومي الإجمالي، لذلك اعتبرنا قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية هو الممثل للإنتاج القومي الإجمالي. كما اعتمدنا القيمة الحقيقية للإنتاج المحلي الإجمالي بقسمة (GDP) على الرقم القياسي للأسعار (P) لنحصل على الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي (y). أي $y = GDP/P$

د- تكلفة الفرصة البديلة للنقود: لا شك أن دالة الطلب على النقود تعتبر دالة عكسية مع مستوى تكلفة الفرصة البديلة للنقود، سواء كانت هذه التكلفة في شكل سعر الفائدة (ثم النقود أو العائد على الأصول المالية) أو معدل التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض

القوة الشرائية للنقود، وهو العائد الضمني لتعويض هذا الانخفاض، أو سعر الفائدة الحقيقي بأخذ التضخم في الحسبان. تم حساب سعر الفائدة الحقيقي (r) حسب تعريف ارفنج فيشر، وذلك بخصم معدل التضخم (INF) من سعر الفائدة الاسمي (i): أو ($r = i - INF$)، علماً أن تحليل فيشر قد طبق على سوق السندات، حيث إن تحليل الأموال القابلة للإقراض في سوق السندات يشير إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي بسبب وجود أثر توقعات ارتفاع الأسعار، أي ($i = r + INF$)⁽¹⁾ (Steindl, 1973, 940) وذلك لإجراء التجربة التطبيقية علي هذه المعدلات لمعرفة أكثرها كفاءة إحصائياً.

هـ- حساب القاعدة النقدية: تم حساب القاعدة النقدية حسب تعريفها في الكتب الأكاديمية والمتفق عليه من الاقتصاديين، وسميت بالرمز (H)، كما تم حسابها أيضاً حسب تعريفها لدى إدارة البحوث والإحصاء لمصرف ليبيا المركزي الذي أملي من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، وذلك بإضافة الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى المصرف المركزي وسميت بالرمز (B). ستطبق معادلة ميزان المدفوعات المذكورة على هذين التعريفين لتتعرف على مدى كفاءتهما في المعادلة.

و- حساب مضاعف النقود: تم حساب مضاعف النقود بالتعريف الضيق (μ_1) ومضاعف النقود بالتعريف الموسع (μ_2)، وحيث إن مستوى القاعدة النقدية ثابت في المعادلتين، فإن $\mu_1 < \mu_2$ لان $M_1 < M_2$ أيضاً، وذلك لإجراء التجربة عليهما ومعرفة كفاءتهما الإحصائية في المعادلة. وحيث إن لدينا تعريفين للقاعدة النقدية (H) و (B) فإنه سيكون لدينا أيضاً مضاعفان مختلفان لكل منهما. وحيث إن القاعدة النقدية (B) تتضمن زيادة عن (H)، الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى المصرف المركزي، إذن ستكون ($H < B$)، الأمر الذي يعني إن المضاعف النقدي للقاعدة (B)

1- انظر أيضاً (Fisher-1930، 36-44).

سيكون أصغر من المضاعف النقدي للقاعدة (H) أي $(\mu_{1h} > \mu_{1b})$ وكذلك (μ_{2b}) يكون أصغر من (μ_{2h}) أي $(\mu_{2h} > \mu_{2b})$.

ز- **متغير خلق الائتمان:** هو صافي الأصول المحلية في ميزانية المصرف المركزي (D)، وإذا كانت (D) موجبة فيعني أن المصرف المركزي قد منح الائتمان للمصارف التجارية أو الخزانة أو المؤسسات العامة التي قبل المصرف بمسك حساباتها لديه. أما إذا كانت قيمة (D) سالبة، فإن المصرف المركزي قد امتص السيولة من الاقتصاد الوطني، أي أن الودائع المودعة لديه من هذه الجهات الثلاث تزيد عن التسهيلات الممنوحة لها. كما تجدر الملاحظة أن هذا المتغير المستقل وهو معدل نمو الائتمان (GD) يكون مرجحاً بنسبة مساهمة صافي الأصول المحلية في القاعدة النقدية (D/H) .

ومن جهة أخرى يجب ملاحظة أن قيمة D سوف تختلف حسب تعريف القاعدة النقدية. وحيث إن $H < B$ وبطرح (F) من طرفي المعادلة $(H - F < B - F)$ ، تعطينا قيمة (D) من ميزانية المصرف المركزي، الأمر الذي يؤكد أن $(D_h < D_b)$.

7- تقدير المعادلة المخفضة للفترة (1981-2000):

باستخدام النظام الإحصائي (TSP) وطريقة المربعات الصغرى العادية، تم تقدير معادلة ميزان المدفوعات المخفضة رقم (15) للحصول على معادلة الانحدار المستقيم (الخطي) التي تظهر بالجدول الأول (H.1) حيث أظهر معامل نمو الدخل (2.341) أكبر كفاءة ممكنة تقرب من 100% في حين كان معامل نمو الأسعار قد سجل كفاءة أقل من المقبول إحصائياً ليصل إلى 91.5%. كما كانت كفاءة معامل نمو التضخم قد سجلت 89.3% إلا أن متغير نمو مضاعف النقود $(G\mu_{1})$ ومتغير خلق الائتمان لم يسجلا كفاءة تذكر. عرفنا كفاءة تقدير معاملات المتغيرات المستقلة من قيمة (tc) المحسوبة الموضوعه تحت معامل المتغير وهي (1.841) و(3.773) و(1.715) و(265.0) و(510). للمتغيرات المستقلة حسب الترتيب في المعادلة، بينما

كانت قيمة $(t, n-k)$ الجدولية عند كفاءة 95% هي (2.131) حيث إن (K) هي عدد المتغيرات المستقلة وبدون معامل ثابت مطلق.

علماً أن معدل جودة التوافق (R^2) قد بلغ (0.574) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو 57.4% من معدل نمو المتغير التابع. أما بالنسبة لكفاءة التقدير الكلي للانحدار فهي جيدة لأن $(F_0=5.1)$ وهي أكبر من (F_t) الجدولية التي تساوي (2.71). وإذا أعدنا التقدير مع استبدال معدل نمو مضاعف النقود بالتعريف الضيق

$(mu1)$ بمعدل نمو المضاعف بالتعريف الموسع $(mu2)$ حصلنا على معادلة انحدار خطي تكاد تكون مشابهة لمعادلة الانحدار الأولى، أي أن المعادلة $(H.2)$ في الجدول الأول تتسم بنفس مستوى الكفاءة للمتغيرات المستقلة (Inf, y, P) وعدم وجود معنوية على الإطلاق بالنسبة للمتغيرين $(GDh, Gmu2)$. أما بالنسبة لخلو المعادلة من الارتباط الذاتي فإنه غير مؤكد في المعادلتين، لأن قيمة (Dw) المحسوبة بلغت نحو (1.773) وهي تقع بين قيمتي (dl) و (du) الظاهرة بالجدول $(du=1.99)$ و $(dl=.79)$.

وهنا تجدر الملاحظة أن هاتين المعادلتين قد سجلتا إشارات موجبة وسالبة تتمشى مع النظرية الاقتصادية، إلا في حالة واحدة، وهي إشارة موجبة لمتغير خلق الائتمان تتعارض مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد الإشارة السالبة. ولا يوجد تفسير لذلك سوى أن مقبوضات النقد الأجنبي لدى الدولة تودعها لدى المصرف المركزي في الحال، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون أرصدة (D) في بعض السنوات سالبة مما يعني أن المصرف المركزي يمتص الودائع من القطاع الاقتصادي بدل أن يزيد من خلق الائتمان فيه، فتكون العلاقة موجبة، لأن المصرف المركزي احتفظ بالتغير في رصيد النقد الأجنبي (F) واحتفظ أيضاً بما يقابله من ودائع الحكومة لديه تظهر ضمن (D) . ولهذا جاءت الإشارة موجبة، ولكنها جاءت أيضاً مصحوبة بأدلة إحصائية أنها غير كفوّة على الإطلاق.

ومن جهة أخرى تم تقدير المعادلتين باستخدام التعريف الثاني للقاعدة النقدية (B) وكانت النتائج تكاد تكون متشابهة للنتائج التي سبق ذكرها بالنسبة لاستخدام القاعدة النقدية (H) إلا أنها تختلف في ثلاث حالات بارزة وهي:

أ- قد ازدادت كفاءة تقدير معامل نمو التضخم إلى نحو 95% باستخدام القاعدة النقدية (B)، حيث بلغت قيمة (tc) المحسوبة 2.108 في المعادلة (B.1) و(2.076) في المعادلة (B.2). بالمقارنة مع المستوي المقدر في المعادلتين (H.1 و H.2).

ب- جاء تقدير معامل نمو مضاعف النقود بالتعريفين الضيق والموسع بإشارة موجبة وهي تتعارض مع ما تؤكده النظرية الاقتصادية بان إشارتهما يجب أن تكون سالبة، وأن تكون قيمة المعامل تساوي (-1) أو لا تختلف عن الواحد الصحيح إحصائياً، إلا أن مرونة معدل نمو المضاعف النقدي صغير جداً وعديم المعنوية، الأمر الذي يمكن تجاهله.

ج- باستخدام القاعدة النقدية (B) ازداد معامل التحديد أي معدل جودة التوافق إلى 59.3% في المعادلتين، وهنا تجدر الملاحظة بأن الباحث قد استخدم سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي⁽¹⁾ ممثلاً لتكلفة الفرصة البديلة، إلا أن تقدير معامليهما كان بكفاءة متدنية جداً في المعادلات المذكورة، الأمر الذي أدى إلى⁽¹⁾ أخذنا بتعريف فيشر لسعر الفائدة الحقيقي وهو سعر الفائدة الأسمى ناقصاً معدل التضخم.

تجاهلهم، والاحتفاظ بمعدل نمو التضخم معبراً عن تكلفة الفرصة البديلة للنقود في ليبيا، والذي أظهر كفاءة عالية تكاد تكون مقبولة إحصائياً. والسبب في ذلك هو أن السلطات النقدية قد قامت بتحديد سعر الفائدة بوصفه حداً أقصى على التسهيلات التجارية بدون ضمان بنسبة 7.5% سنوياً، وبضمان عقاري بنسبة 7%

1- أخذنا بتعريف فيشر لسعر الفائدة الحقيقي وهو سعر الفائدة الأسمى ناقصاً معدل التضخم.

سنوياً خلال فترة الدراسة كلها، وبقي التطبيق عند هذا الحد الأقصى. أضيف إلى ذلك أن بعض نتائج التقديرات جاءت بإشارة موجبة، تتعارض مع توجهات النظرية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى حذف متغير خلق الائتمان بسبب الإشارة الموجبة وعدم المعنوية وحذف متغير مضاعف النقود بسبب عدم معنويته، لذلك تم تقدير المعادلة مرة أخرى بدون المتغيرين المذكورين.

بإعادة التقدير زادت كفاءة تقدير المعاملات من خلال زيادة قيمة (tc) وزادت كفاءة المعادلة بصورة عامة من خلال زيادة المعيار (Fc) من 5.1 إلى 11.1 في معادلة القاعدة (H.1) (H.3) كما حصلت زيادة أكبر في معادلة القاعدة (B.1) (B.3) لتصبح جميع المعاملات ذات كفاءة مقبولة إحصائياً. وزادت قيم (Fc) من (5.5) إلى (11.8). وعليه يمكن القول ان هذه الفترة قد أظهرت العلاقة القوية بين جانب الطلب على النقود ومتغير الاحتياطي من النقد الأجنبي، بينما جانب العرض لا علاقة له بمتغير الاحتياطي المذكور، لان عرض النقود معطاة من المصرف المركزي والإنفاق الحكومي وكذلك الرقابة المباشرة على النقد الأجنبي من جهة، وان عرض النقد الأجنبي بسبب صادرات النفط تستولي عليه الدولة مقابل ودائع لها عند المصرف المركزي التي لا تعتبر ضمن عرض النقود من جهة أخرى.

لاشك أن هذه الفترة قد واجهت اقتصاداً غير مرن يتسم بسعر صرف ثابت في معظم الفترة من جهة، وموازنة سلعية ورقابة شديدة على النقد الأجنبي من جهة أخرى، حتى تطورت سوق موازية للنقد الأجنبي جعلت من قيمة الدينار أن ينخفض إلى مستوي أقل من 26 % عن مستواه في بداية الثمانينيات من القرن العشرين.

8- تقديرات الفترة الموسعة (1981-2005):

تم توسيع العينة السابقة من 20 سنة إلى 25 سنة، أي أصبحت لدينا فترة موسعة بلغ مداها من عام 1981 إلى عام 2005. وهنا تجدر الملاحظة بأن تقديرات

النموذج في هذه الفترة (الجدول الثاني)، قد كانت مواكبة للنظرية الاقتصادية إلا متغير مضاعف النقود بالتعريفين المذكورين اللذين كانا بإشارة موجبة من جهة، وكلاهما ذوا كفاءة متدنية (معنوية ضعيفة) من جهة أخرى. أما بالنسبة لباقي المتغيرات فقد تحسنت كفاءتها كثيراً لتصبح مقبولة إحصائياً، أي ذات معنوية عالية، علماً أن قيمة (t) الجدولية قد بلغت لهذه الفترة نحو (2.086). كما أن المتغيرات المستقلة قد أصبحت أكثر تفسيراً للمتغير التابع، وذلك بارتفاع معدل جودة التوافق (R^2) إلى (0.757) و(0.775) بالنسبة للقاعدة النقدية (H) ومضاعف النقود (μ_1h) و(μ_2h) على الترتيب، وإلى (0.886) بالنسبة للقاعدة النقدية (B) مع استخدام مضاعف النقود بالتعريفين المعروفين (μ_2b, μ_1b).

كما كانت جودة تقدير المعادلة بصورة عامة جيدة جداً، حيث بلغت قيمة (Fc) المحسوبة (17.2) في المعادلتين (H.5،H.4) ونحو (38.9) في المعادلتين (B.5،B.4). أما بالنسبة لاحتمال وجود الارتباط الذاتي فإنه استمر بعدم تأكد وجوده في المعادلتين (H.5،H.4)، وعدم وجوده على الإطلاق في المعادلتين (B.5،B.4)، لأن قيمة D.w الجدولية ($du=1.89$) وهي أصغر من قيمة (D.w) المحسوبة التي بلغت نحو 2.1 للمعادلتين.

لاشك أن هذا التحسن في كفاءة تقديرات النموذج ترجع إلى أن الاقتصاد الليبي أصبح أكثر نشاطاً بدخول القطاع الأهلي والمساهمة في الإنتاج والخدمات. ومن جهة أخرى قد اختفت السوق الموازية اعتباراً من شهر (يناير) 2002، فأصبح للدينار سعر رسمي واحد يمكن الحصول عليه عند الطلب. ومن جهة ثالثة تم تحرير استيراد عدد كبير من السلع وكذلك تخفيض معدلات التعريفة الجمركية لكثير من السلع. هذا بالإضافة إلى الإصلاحات التي أدخلت على القطاع المصرفي، ومنها انخفاض سعر الفائدة الدائنة والمدينة، والتوسع في السماح للمواطنين بشراء النقد

الأجنبي لغرض السياحة والعلاج، إذ كان آخر تخفيض للدينار بوحدات حقوق السحب الخاصة (الذي بدأ بنسبة 7.5% في عام 1986 ليكون بسعر 2.6046 وحدة للدينار الواحد) قد حصل في عام 2003 ليكون سعر الدينار 0.5175 وحدة من (ح س خ)، مما ترك سعر بيع الدولار بالدينار يتغير بنسبة كبيرة من 0.647 دينار في نهاية عام 2001 الى نحو 1.217 دينار في نهاية عام 2002، و 1.308 دينار في نهاية عام 2003 و 1.251 دينار في نهاية عام 2004 و 1.355 دينار في نهاية عام 2005 (م ل م، ج 17). إذن تؤكد لنا هذه النتائج بأن المنهج النقدي لميزان المدفوعات ينطبق على الاقتصاد الليبي، وأن تطورات سوق النقد في ليبيا ذات صلة قوية بالتغير في الاحتياطي الليبي من النقد الأجنبي.

الجدول الأول

تقدير معادلة ميزان المدفوعات المخفضة خلال الفترة (1981-2000)

ر.م	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة						R ² R ²	Dw F _c	S.e
		GP	Gy	GINF	Gmu1	Gmu2	Dh Db			
H.1	Fh tc	1.699	2.341	-100	-142	-	0.032	.574	1.773	0.296
		1.842	3.733	-1.715	-265	-	.510	.544	5.063	
H.2	(Fh) tc	1.706	2.329	-101	-	-0.94	0.029	.573	1.750	0.277
		1.832	3.598	-1.742	-	-1.52	0.471	0.459	5.035	
H.3	(Fh) tc	1.730	2.280	-107	-	-	-	0.566	1.765	0.281
		1.995	3.960	-1.979	-	-	-	0.515	11.080	
B.1	Fb tc	1.486	1.997	-105	.080	-	0.169	0.593	1.950	0.254
		1.745	3.648	-2.108	.119	-	0.602	0.484	5.458	
B.2	Fb tc	1.485	2.015	-104	-	0.099	0.174	0.593	1.951	0.254
		1.755	3.482	-2.076	-	0.151	0.634	0.484	5.463	
B.3	Fb tc	1.667	1.971	-108	-	-	-	0.581	1.954	0.242
		2.238	3.985	-2.322	-	-	-	0.532	11.797	

ملاحظة:- Fh = (F/H).GF, Fb = (F/B).GF, Dh=(D/H).GDh, -

مع الأخذ في الحسبان الملاحظة أسفل الجدول الثاني. Db = (D/H).GDb ;

الجدول الثاني

تقدير معادلة ميزان المدفوعات المخفضة خلال الفترة الموسعة (1981-2005)

ر.م	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة						R2 R 2	Dw F _c	S.e
		GP	Gy	GINF	Gmu1	Gmu2	Dh Db			
H.4	Fh	2.894	3.705	-1.63	0.110	-	-1.75	.757	1.852	0468
	tc	2.114	5.136	-2.049	0.137	-	-2.317	.730	17.199	-
H.5	(Fh)	2.921	3.735	-1.63	-	0.154	-1.72	.775	1.845	0.468
	tc	2.099	4.897	-2.054	-	0.173	-2.254	.730	17.211	-
H.6	(Fh)	2.856	3.684	-1.61	-	-	-1.75	.775	1.889	0.457
	tc	2.182	5.359	-2.098	-	-	-2.371	.742	24.049	-
B.4	Fb	2.863	2.608	-1.150	.049	-	-3.33	.886	2.093	0.312
	tc	3.128	4.779	-2.883	.066	-	-5.258	.869	38.951	-
B.5	Fb	2.835	2.591	-1.151	-	0.009	-3.56	.886	2.106	0.312
	tc	3.143	4.519	-2.893	-	0.013	-5.276	.863	38.942	-
B.6	Fb	2.856	2.658	-1.149	-	-	-3.34	.883	2.108	0.309
	tc	3.236	5.504	-2.891	-	-	-5.592	.866	52.655	-

ملاحظة: إن رمز mu1 و mu2 وكذلك (Dh) و (Db) يجب التأكد من استخدامها بدقة بسبب اختلاف تعريف القاعدة النقدية مع الأخذ في الحسبان الملاحظة في أسفل الجدول الأول.

ثالثاً: تقديرات فترة تخفيض قيمة الدينار (1986-2005):

رغم أن قيمة الدينار الليبي قد تعرضت للانخفاض التدريجي منذ بداية الثمانينيات في السوق الحرة، إلا أن المصرف المركزي قد حافظ على ثبات قيمته مع الدولار كما هو الحال في عامي 1969 و 1970 عند سعر البيع 0.35759 دينار للدولار الواحد في نهاية السنتين، لكن عندما خفضت قيمة الدولار بنسبة 7.5% في شهر (نوفمبر) 1971، انخفضت قيمة الدولار إلى 0.33722 دينار في نهاية عام 1971 أي بنسبة انخفاض بلغت 5.7%. وعندما خفضت قيمة الدولار مرة أخرى بنسبة 10% في شهر (فبراير) 1973، انخفضت قيمة الدولار إلى 0.29679 دينار في نهاية عام 1973، أي بانخفاض بلغت نسبته 10.2%. وهذا يعني أن قيمة الدينار قد ارتفعت رسمياً وهي ليست حرة في السوق الدولية، ولكنها بحكم ارتباط الدينار

بالدولار منذ عام 1971 ليكون الدينار يساوي 2.8 دولار حسب نسبة محتوى الذهب في العملتين (طبقاً لمعادلة صندوق النقد الدولي آنذاك). والسبب الرئيس في ربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي هو أن الدولار يتسم بالاستقرار السوقي آنذاك في العالم من جهة، وباعتباره العملة التي يتم بها تقويم الصادرات النفطية الليبية من جهة أخرى (Baryun، 1984، 58) ومن ثم أصبح متوسط قيمة الدولار بالدينار نحو 0.357143 دينار، مما يعني زيادة قيمة الدينار بدون أي مبرر من 2.8 دولار في نهاية عام 1970 إلى 3.3978 دولار في نهاية عام 1973، أي بمتوسط 7.117% سنوياً. علماً أن سعر بيع الدولار الرسمي لجميع التحويلات للبنود المذكورة في ميزان المدفوعات قد بقي عند هذا المستوى حتى يوم 1986/3/24، عندما تم ارتباط الدينار بالوحدة الحسابية الدولية المسماة بوحدة حقوق السحب الخاصة (ح س خ) والتي هي الأخرى كان سعرها (محدداً) بالدينار الليبي 0.357143 دينار لكل وحدة من وحدات (ح س خ)، ذلك لأنه عندما أحدث صندوق النقد الدولي وحدة (ح س خ) في عام 1969، أعطاه نفس محتوى الدولار من الذهب (0.888671 جرام) لكي تساوي دولاراً واحداً. وفي نهاية شهر (أبريل) 1986 خفض الدينار رسمياً بنسبة 7.5% ليكون سعر وحدة (ح س خ) نحو 0.383929 دينار. علماً أن هذه الزيادة قد انعكست بنسبة زيادة أقل (6.4%) في سعر الدولار ليصل إلى 0.31575 دينار في نهاية عام 1986. ومنذ فك ارتباط الدينار بالدولار خرج الدينار الليبي من بطن الثعبان الأخضر لكي يعوم مع الوحدة الحسابية الدولية (الذهب الورقي) التي تتحدد قيمتها اليومية من متوسطات أسعار العملات الخمسة الرئيسية في العالم مرجحة بمجموع الصادرات (سلع وخدمات) للعملات المذكورة اعتباراً من أول عام 1981⁽¹⁾.

1- كان يتم تقويم قيمة وحدة (ح س خ) خلال الفترة (يوليو 1974 - ديسمبر 1980) بسلة من 16 عملة، التي تكون صادراتها السلعية والخدمية (لكل عملة) 1% من المجموع العالمي لفترة خمس سنوات تسبق بسنة فترة التقويم.

ومنه أصبح الدينار الليبي تتحدد قيمته حسب قيمة وحدة (ح س خ) التي تتحدد قيمتها هي الأخرى ضمن سلة من العملات الدولية الرئيسية، وهي الدولار الأمريكي بنسبة (40%) والمارك الألماني بنسبة (21%) والين الياباني بنسبة (17%) والجنيه الإسترليني بنسبة (11%) والفرنك الفرنسي بنسبة (11%). خلال الفترة (91-95) (IMF,2004,p.30).

وبعد أن اعتمدت عملة اليورو رسمياً بدل المارك الألماني والفرنك الفرنسي في أول عام 1999 أصبحت سلة (ح س خ) تتكون من الدولار الأمريكي بنسبة (44%) واليورو الأوروبي بنسبة (34%) والين الياباني بنسبة (11%) والجنيه الإسترليني بنسبة (11%) خلال الفترة (2006-2010). علماً أن نسب هذه السلة خلال الفترة السابقة (2001-2006) قد بلغت 45% و 29% و 15% و 11% للعملات المذكورة على التوالي. هذا وقد أعد الباحث مذكرة لمصرف ليبيا المركزي بشأن حساب سلة من العملات الرئيسية مرجحة بواردات ليبيا خلال الفترة (1981-1985) لغرض إحلالها بدل سلة وحدة (ح س خ)، وسلمت لإدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي لأخذ رأيها في هذا الشأن، حيث نصح الخبراء بالإدارة المذكورة بأن السلة المعدة لا تختلف كثيراً عن سلة صندوق النقد الدولي بشأن تقويم وحدة (ح س خ)، الأمر الذي يفضل أن تربط ليبيا عملتها بوحدة حقوق السحب الخاصة التي يتابعها الصندوق يومياً بكفاءة، بدلاً من سلة خاصة في ذلك الوقت يصعب على مصرف ليبيا المركزي متابعتها يومياً.

وبذلك أصبح مصرف ليبيا المركزي يستلم يومياً خلال الأيام (الثلاثاء-الأربعاء-الخميس-الجمعة-السبت) نشرة بأسعار العملات الدولية ليقوم المصرف بنفسه بإعداد نشرة أسعار الصرف، التي يتم توزيعها على المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وذلك بعد اشتقاق متوسط أسعار العملات الأجنبية بالدينار الليبي وإضافة

2.5 في الألف للحصول على سعر البيع، ويخفف 2.5 في الألف ليحصل على سعر الشراء. علماً أن المصارف التجارية تطبق هذه الأسعار على جميع العمليات التجارية غير النقدية مثل التحويلات والاعتمادات وغيرها. أما بالنسبة لبيع العملة النقدية الأجنبية فيكون سعر بيعها أعلى، بسبب تحمل المصرف لتكاليف التأمين عند استيرادها.

هذا وبعد معرفتنا لتطور المعلومات عن الإحصاءات التي تؤثر في التقدير، يمكننا أن نستعرض نتائج تقديرات الحاسب الآلي لمعادلة ميزان المدفوعات المخفضة خلال الفترة (1986-2005).

يلاحظ أن التقديرات خلال هذه الفترة تتسم بأن جميع معاملات المتغيرات المستقلة قد حصلت على إشارة مطابقة لمتطلبات النظرية الاقتصادية (H.7) بالجدول رقم (4) وبكفاءة نحو (90.5%) بالنسبة لمعامل خلق الائتمان و(90.3%) بالنسبة لمعامل تكلفة الفرصة البديلة للنقود (التضخم) و(76.3%) بالنسبة لمعامل نمو الأسعار، في حين كان معامل نمو الدخل الحقيقي ذا كفاءة عالية جداً. إن هذه التقديرات قد سجلت مستوى كفاءة أعلى من سابقتها خلال الفترتين السابقتين. وعندما أعيد التقدير باستخدام مضاعف النقود بالتعريف الموسع (H.8)، زادت كفاءة معامل التضخم ومعامل الائتمان بوحدة مئوية لكل منهما. كما زادت كفاءة معامل الأسعار بنحو 2.5 وحدة مئوية، في حين كفاءة معامل مضاعف النقود بالتعريف الموسع قد انخفضت بنحو 20 وحدة مئوية مقارنة بمعامل مضاعف النقود بالتعريف الضيق ($\mu 1$) في (H.7).

في هذه الحالة يلجأ بعض الاقتصاديين عندما يكون التقدير غير كفؤ بالنسبة لمعامل الأسعار فينقل إلى الجانب الأيسر من المعادلة (أي بطرحه من المتغير التابع)، وكذلك عندما يكون التقدير غير كفؤ بالنسبة لمعامل الائتمان أو معامل مضاعف

النقود، فإنه يتم دمجها مع بعض (Aghevli، 286). قام الباحث بدمج معاملي الائتمان والمضاعف (Gmu1h+Dh) في (H.10,H.9) وكانت النتائج متقاربة من التقديرات السابقة باستثناء تحسن كفاءة معامل الأسعار بنحو أربع وحدات مئوية مع تغير مستوى كفاءة معاملي الائتمان والمضاعف إلى نحو (93%) في (H.10,H.9). وحيث أن معامل الأسعار لازال غير كفؤ إحصائياً عند 95% أعيد التقدير بطرح متغير الأسعار من متغير الاحتياطي بالنقد الأجنبي (Fh-GP) لنحصل على (H.12,H.11) في الجدول الرابع، وهما على العموم أكثر كفاءة من سابقتهما وخاصة أن معدل جودة التوافق زاد إلى نحو 78.6% وقيمة (Fc) المحسوبة سجلت 31.3 في (H.11) مقابل 18.3 في (H.9). وكلتا المعادلتين لا يوجد بهما الارتباط الذاتي لأن (DW) تساوي 1.935 في (H.11) و 1.929 في (H.12).

وباختصار يكون من الأفضل اختيار المعادلة (H.11) لاستخدامها في حالة التنبؤات المستقبلية ووضع السياسات النقدية الملائمة للتوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي. ومن جهة أخرى، عندما تم تقدير المعادلة باستخدام القاعدة النقدية ذات التعريف الموسع (B) المتضمن الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى المصرف المركزي، جاءت جميع التقديرات للمعادلات بمختلف أنواعها ذات مستوى كفاءة أعلى من تقديراتها السابقة للفترتين السابقتين، باستثناء معامل نمو المضاعف النقدي الذي أظهر كفاءة متدنية جداً جداً. أما بالنسبة لكفاءة معامل الأسعار تكاد تكون مقبولة إحصائياً حيث بلغت (92%) في المعادلة (B.7) ونحو (94%) في المعادلة (B.8). علماً أن معاملات الدخل والتضخم والائتمان، قد أظهرت كفاءة عالية جداً، وصل أدناها نحو (99%).

وبسبب عدم كفاءة المضاعف النقدي قام الباحث بدمج متغيري المضاعف النقدي والائتمان للحصول على معادلتين (B.10,B.9). وأظهر تقدير كلا المعادلتين

كفاءة عالية جداً في أدوات الاختبار الإحصائي، حيث (tc) المحسوبة تزيد عن (t) الجدولة، وأن (Fc) المحسوبة بلغت نحو 45.0، مما يعني أن المعادلة جيدة، وأن معامل التحديد أو معدل جودة التوافق (R^2) قد بلغ 89.4%، بالإضافة الى أن المعادلتين خاليتان من شوائب الارتباط الذاتي، الأمر الذي يعني ان هاتين المعادلتين ذوتا كفاءة عالية وصالحتان لاستخدامهما في التنبؤات المستقبلية او في ممارسة أدوات السياسة النقدية نحو التوازن الخارجي للاقتصاد القومي. هذا ويمكن اختيار المعادلة (B.9) باعتبارها تتسم بمعدل انحراف معياري أقل بلغ (0.316).

وهنا تجدر الملاحظة بأن نذكر القارئ بأن قيم جميع معاملات المتغيرات المستقلة هي معدلات مرونة للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع. إذا افترضنا أن معدل نمو الأسعار قد ارتفع بنسبة 10%، فإن معدل نمو الاحتياطي من النقد الأجنبي سوف يزيد بنسبة 23.0%، ذلك لأن زيادة الأسعار تؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للدينار وانخفاض سعر الصرف الوطني مما يزيد من الصادرات (سلع وخدمات) ويقلل من الواردات (سلع وخدمات)، الأمر الذي يزيد من احتياطات النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي. علماً أن زيادة قيمة الصادرات قد جاءت من ارتفاع أسعار النفط التي انعكس بعضها على الرقم القياسي للأسعار. إلا أن الزيادة في نمو التضخم باعتباره تكلفة الفرصة البديلة للنقود، ستؤدي إلى انخفاض نمو الاحتياطي من النقد الاجنبي، أي أنه بافتراض زيادة نمو التضخم بنسبة 10% فإنها ستؤدي إلى انخفاض نمو الاحتياطي بنسبة 15.5% وعلى نفس المنوال لو توسع المصرف المركزي وزاد معدل نمو الائتمان ونمو المضاعف بنسبة 10%، فإن معدل نمو الاحتياطي سوف ينخفض بنسبة 3.24%. من هنا يتضح أن معدل نمو الاحتياطات من النقد الأجنبي ذات صلة وعلاقة قوية بالسوق النقدية الوطنية، أي بحركية عرض النقود والطلب عليها في ليبيا. ومنه يمكن القول: إن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية في ليبيا أيضاً.

أما بالنسبة لمعدل نمو الدخل القومي الحقيقي (Gry) فإنه قد سجل مرونة عالية مع معدل نمو الاحتياطي بلغت (2.296)، مما يعني أنه لو زاد الدخل الحقيقي بنسبة 10% ل زاد معدل نمو الاحتياطي بنسبة 22.96%. تعتبر هذه النسبة عالية في الاقتصاد الليبي بسبب أنه اقتصاد نفطي مسؤل عن توفير معظم النقد الأجنبي. وهنا يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورها وذلك بزيادة الإنفاق على مشروعات التنمية، فيزداد معدل نمو الدخل القومي الحقيقي، ومنه يزداد معدل نمو الاحتياطي بأكثر من الضعف.

الجدول رقم (3)

التطور الرسمي لسعر صرف الدينار الليبي منذ ربطه بوحدة (ح س خ)

مقدار التخفيض خلال الفترة %	سعر وحدة (ح س خ) الدينار	هامش التغير التراكمي % (3)	مقدار التغير % خلال الفترة	سعر وحدة (ح س خ) بالدينار	تاريخ التغير
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
0.0	2.8000	0.0	0.0	0.357143	1986/3/18
0.0	2.8000	0.0	0.0	0.357143	1986/3/18
6.979-	2.6046	7.50	7.500	0.383929	1986/5/1
3.152-	2.5225	11.00	3.256	0.396429	1992/3/24
2.200-	2.4670	13.50	2.252	0.405357	1992/7/25
2.156-	2.4138	16.00	2.203	0.414286	1992/8/1
7.200-	2.2400	25.00	7.759	0.446429	1993/8/19
14.969-	1.9047	47.00	17.600	0.525000	1994/11/1
17.205-	1.5770	77.55	20.784	0.634115	1998/10/31
4.211-	1.5106	85.36	4.396	0.661988	2000/2/20
5.965-	1.4205	97.10	6.336	0.703929	2000/9/1
13.833-	1.2240	128.76	16.062	0.816993	2001/6/19
50.327-	0.6080	360.53	101.316	1.644736	2002/1/1
14.885	0.5175	441.06	17.488	1.932367	2003/6/14

المصدر: 1- (بو سبيحة-2006، ص 82) للأعمدة (1، 3، 4).

2- الباحث قام بحساب العمودين (2، 5).

الجدول رقم (4)

تقدير معادلة ميزان المدفوعات المخفضة خلال الفترة (1986-2005)

المتغيرات المستقلة

ر.م	المتغير التابع	GP	GY	GINF	Gmu1h	Gmu2h	Dh Db	R ² R ⁻²	D.w F ^c	se
H.7	Fh tc	2.104 (1.234)	3.760 (4.717)	-0.156 -1.769	-0.448 -0.359	-	-0.154 -1.783	0.775 .716	2.087 12.951	0.500
H.8	Fh tc	2.245 (1.303)	3.766 (4.473)	-0.161 -1.841	-	-.124 -0.103	-0.159 -1.844	0.774 0.713	1.985 12.820	0.502
H.9	Fh tc	2.227 (1.436)	3.774 (4.895)	-0.160 -1.918	-0.158 (Gmulh +Dh); (-1.928)			0.775 0.732	2.001 18.334	0.485
H.10	Fh tc	2.227 (1.426)	3.758 (4.812)	-0.161 -1.918	-0.159 (Gmu2h +Dh); (-1.906)			0.774 0.731	1.994 18.232	0.486
H.11	(Fh tc	- GP)	3.613 (4.911)	-0.155 -1.886	-0.155 (Gmulh + Dh); (-1.913)			0.786 0.761	1.935 31.309	0.479
H.12	(Fh tc	- GP)	3.598 (4.827)	-0.156 -1.888	-0.157 (Gmu2 +Dh); (-1.893)			0.786 0.761	1.929 31.168	0.480
					Gmu1b	Gmu2b	Db			
B.7	Fb tc	2.134 (1.879)	2.610 (4.524)	-0.160 -2.796	-0.747 -0.640	-	-0.325 -4.926	0.895 0.867	2.572 32.073	0.325
B.8	Fb tc	2.275 (2.011)	2.643 (4.259)	-0.156 -2.710	-	-0.338 -0.351	-0.328 -4.752	0.893 0.865	2.486 31.407	0.328
B.9	Fb tc	2.296 (2.260)	2.683 (5.107)	-0.155 -2.864	-0.324 (Gmulb+Db) -5.054			0.894 0.875	2.460 45.172	0.316
B.10	Fb tc	2.280 (2.233)	2.646 (4.957)	-0.156 -2.860	-0.328 (Gmu2b+Db) -5.013			0.893 0.873	2.482 44.668	0.318

Fh = (F/H).GF; Fb = (F/B).GF ; Dh = (D/H).GD ; Db= (D/B).GD ;

مصادر البحث

أولاً: المصادر العربية:

- 1- ساكر، محمد العربي (2006)، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 2- أبو سبيحة، مالك عبدالقادر (2006)، "أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية علي الميزان التجاري"، دراسة تطبيقية علي ليبيا خلال الفترة (1986-2003)، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- 3- مصرف ليبيا المركزي، "ميزان المدفوعات لسنة 1988"، إدارة البحوث والإحصاء طرابلس 1990.
- 4- مصرف ليبيا المركزي، (تحليل وضع ميزان المدفوعات في ليبيا لسنة 1988)، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، مجلد 30 ، عدد 4-6 سنة 1990.
- 5- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة (1966-2000)، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، (ج 22)
- 6- مصرف ليبيا المركزي، (النشرة الاقتصادية-الربع الأول 2004)، ج 22، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس.
- 7- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2006، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس
- 8- بريون، نوري عبدالسلام، 1993، "العوامل المؤثرة في قيمة الدينار الليبي بحث قدم في ندوة سعر صرف الدينار الليبي، في الفترة (30-1993/3/31)، بمدينة بنغازي، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي.

9- أبو خزام، سالم عبدالسلام (2006)، "أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية علي ميزان الخدمات"، دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الليبي (1986-2004)، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

10- خليل، سامي (2005)، الاقتصاد الدولي: الكتاب الثاني، أسعار الصرف وميزان المدفوعات، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1- Aghevli, B.Bijan and khan S.Mohsin " The Monetary Approach", to Balance of Payments Determination: An Emprical Test. In The MONETARY APPROACH To THE BALANCE OF PAYMENTS, A Collection of Research, Papers, IMF-Wash.D.C.1977

2- Baryun, ABD. N. "Money And The Balance of Payments In An oil Producing Country, The Case of Libya", Arab Development Institute, Beirut 1984

3- Clark, Ephraim, " International Finance", 2nd Edition, Thomson, UK, 2002

4- Dornbusch, Rudiger " Balance of Payments Issues in The Open Economy", edited by Rudiger, Dornbusch and F. Leslie C.H. Helmers, World Bank, Oxford University Press, 1988

5- Fisher, Irving, The Theory of Interst, NewYork: Macmillan, 1930.

6- Hellen, H.Robert " International Monetary Economics , Prentice Hall Inc. ,Englewood cliffs, New Jercy.1974

7- IMF IFS, yearbook , 2004.

8- IMF, IFS, Nov, 2006,

9- Machlup, Fritz “International Payments, Debts, and Gold”, Collected Essays, University Press, New York, 1976

10- Steindl, G.F. “ Price Expectations and Interest Rates”, Journal of money, credit and Banking, Nov.1973